



متطلبات تعزيز أداء الدول العربية في مجال التنمية المستدامة **سد فجوة التمويل**

**”كيف يمكن تعزيز كفاءة تعبئة الموارد المالية
وتوجيهها بشكل فعال ومتسق مع الخطط
التنموية وأهداف التنمية المستدامة؟”**

منهجيات تقدير الفجوة التمويلية

■ لعلّ أحد أهم الاعتبارات محلّ اهتمام تمويل التنمية هي تلك الخاصة بتحديد فجوة التمويل والتي تتكون من فجوة التمويل الخارجية المتمثلة في رصيد الحساب التجاري الخاص بمدى قدرة الدولة لتغطية تكاليف وارداتها من خلال عوائد صادراتها. وفجوة الحساب الجاري والخاص بمدى قدرة الدولة على تغطية، كل من الحساب التجاري، وصافي حركة عوامل الإنتاج والتحويلات من وإلى البلد المعني. بالإضافة إلى فجوة التمويل الداخلي المتمثلة بعجز الموازنة.

■ وفيما يلي استعراض سريع لمنهجيات تقدير الفجوة التمويلية:

أولاً: نموذج هارود-دومار Harrod Domar للنمو الاقتصادي:

- من أكثر النماذج استخداماً في أدبيات صنع السياسة. يعتبر نموذج مرجعي للنماذج اللاحقة من حيث التأييد أو النقد. ينظر لمحددات النمو من زاوية الأجل الطويل.
- دالة الإنتاج: $Y=F(K,L)$ حيث Y = الناتج و K = رصيد رأس المال و L = العمالة
- حصة الفرد من الناتج $y=Y/L$ و حصة الفرد من رأس المال $k=K/L$
- بافتراض سيادة قانون العوائد الثابتة: $z>0$ $ZY=F(zK,zL)$

■ معدل النمو الاقتصادي السنوي: $\Delta Y/Y$

- ΔY = التغير في الناتج المحلي الإجمالي ما بين السنة (t) والسنة (t+1)

- Y = الناتج المحلي الإجمالي في السنة (t)

■ معادلة الادخار الإجمالي (S) $S=sY$

- s = معدل الادخار

- العلاقة ما بين الادخار والاستثمار (I): $S=I$

- بافتراض أن كل الادخار يتوجه إلى الاستثمار

■ رصيد رأس المال (K) والاستثمار (I) ، والاهتلاك (d) $\Delta K = I - dK$

■ وبالتعويض عن $I = sY$ (لأن $I = S = sY$) نحصل: $\Delta K = sY - dK$

- وإذا ما كان (ΔK) يشير إلى الزيادات الخاصة برصيد رأس المال،

نحصل: $K_{t+1} = K_t + sY - dK$

- معادلة التغير في العمل (ΔL): $\Delta L = nL$

■ حيث (n) تعادل معدل النمو السكاني

- وهذا يفترض أن معدل نمو العمالة يعادل معدل النمو السكاني. وهو افتراض

مقبول في حالة تساوي الهيكل العمري، لذلك: $L_{t+1} = L_t(1+n)$

- وبدمج المعادلات أعلاه نحصل على معادلة النمو:

$$\Delta Y / Y = \frac{Y_{t+1} - Y_t}{Y_t} = \frac{F(K_t + sY_t - dK_t, L(1+n)) - F(K_t, L_t)}{F(K_t, L_t)}$$

- ويلاحظ بأن القيم المهمة لتحديد معدل النمو هنا هي: (s) و (d) و (n).

- علاقة رأس المال الناتج (V)

$$V = \frac{K}{Y}$$

- يطلق على (V) نسبة رأس المال/الناتج، وتعرف أيضا بنسبة رأس المال/الناتج

الإضافية ICOR Incremental capital-output ratio.

- يمكن احتساب المعادلات التالية من (V): $Y = \frac{K}{V}$ و $\Delta Y = \frac{\Delta K}{V}$

- معادلة (نموذج) هارود-دومار لتحديد معدل النمو (g)

$$g = \frac{\Delta y}{Y} = \frac{\Delta K / V}{Y} = \frac{\Delta K}{YV} = \frac{sY - dK}{YV}$$

- ويمكن تبسيط معادلة (g) بافتراض أن الاهتلاك قريب من الصفر: $g = \frac{sY}{YV} = \frac{s}{V}$

- المعادلة الأخيرة يطلق عليها معادلة هارود-دومار لتحديد معدل النمو.

$$g = \frac{s}{V}$$

- تشير معادلة هارود-دومار إلى :

- ارتفاع معدل الادخار يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو

- ارتفاع ICOR يؤدي إلى انخفاض معدل النمو

- يتحدد ICOR بالتكنولوجيا المستخدمة، وشروط أخرى

- يعتمد نموذج هارود-دومار على فرضية ثبات التناسبات التكنولوجية Fixed Proportions of Technology. بمعنى أنه إذا كان منتج معين ينتج باستخدام (K_0, L_0) لإنتاج (Q) فإن من شأن إضافة وحدات جديدة من رأس المال لوحده، أو العمل لوحده ألا تساهم في زيادة الناتج.

- يعتمد نموذج هارود-دومار على سياستين تطبيقيتين لغرض زيادة معدل النمو:

أ- زيادة معدل الادخار.

ب- استخدام رأس المال بكفاءة (من خلال استخدام أقل لرأس المال Capital Saving، أو استخدام مكثف للعمالة Labour Saving).

ج- كل من (أ) و (ب).

مثال:

■ بفرض أن معامل رأس المال 1:4 ، فهذا يعني أن استثمار دولار واحد يولد ناتج بقيمة الربع، أو أن زيادة الناتج بمقدار الوحدة يستلزم استثمار 4 وحدات، (فما هو معدل الاستثمار الواجب توفيره لتحقيق نمو في الناتج قدره 8%).

$$\Delta Y / Y = 1 / ICOR . \Delta K / Y$$

8% = (نسبة الاستثمار المطلوب للناتج) (مقسوما على) $\frac{1}{4}$

إذا نسبة الاستثمار للناتج تساوي 8% / 25% = 32%.

■ ويعتبر هذا النموذج أحد نماذج النمو الاقتصادي التي تحاول تحديد المسار الزمني للاستثمار (التمويل المطلوب)، الذي يحقق شرط التوازن الاقتصادي في جميع الأوقات .

■ من هنا فإن زيادة التدفقات المتاحة للاستثمار (مصادر محلية أو أجنبية) ستؤدي لزيادة معدل النمو، كما يؤدي إلى ذلك أيضا انخفاض معامل رأس المال.

■ ونتيجة الثبات الذي يتعلق بمعامل رأس المال خاصة للمدى القصير والمتوسط، يبقى النمو مرتبطا بزيادة التدفقات التمويلية للدولة، ويصبح التغير في المخزون الرأسمالي (التدفقات المالية) هو المتغير المقيد للنمو الاقتصادي.

■ وقد تم استخدام هذا النموذج في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، من قبل العديد من الدول النامية لإظهاره ببساطة كمية رؤوس الأموال والتدفقات المالية اللازمة لتحقيق معدل نمو مستهدف في ظل ثبات معامل رأس المال ICOR .

- يقوم هذا النموذج على تقدير الاحتياجات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية عن طريق تقدير قيمة العجز الموجود :-
- بين الصادرات والواردات (Trade Gap)
- وبين "الادخار والاستثمار (Saving Gap)" (Chenery, 1966)

نموذج الفجوتين

$$Y_{s,t} = \text{Mini} (S_{\text{gap}} , T_{\text{gap}})$$

حيث :-

- إجمالي الناتج القومي $Y_{s,t}$ ، فجوة الادخار S_{gap} ، فجوة التجارة T_{gap}
- وتوضح تلك الصياغة أن النمو الاقتصادي ($Y_{s,t}$) يكون مقيدا بالفجوة الأكثر اتساعا أو بالعنصر الأقل كثافة من الادخار أو الصادرات.

- وقد تعرض لهذا النموذج العديد من الكتاب 1990 Bacha - Somlimano 1991 - Taylor 1994.
- ويقوم هذا النموذج بإضافة عجز الموازنة العامة كقيد ثالث على عملية النمو علاوة على فجوة التجارة وفجوة الادخار.
- يرى نموذج الثلاث فجوات أن النمو الاقتصادي مقيد بفجوات ثلاثة تتضمن خمسة متغيرات، حيث يؤكد النموذج أن كلا من العرض Supply والطلب Demand يمثلان قيودا على النمو الاقتصادي على السواء.

النموذج .

$$Y = \min (Y_s , Y_d)$$

$$Y = \min (S \text{ gap} , T \text{ gap} , F \text{ gap})$$

حيث :

النتاج القومي Y

فجوة الادخار Saving Gap

فجوة التجارة Trade Gap

فجوة الموازنة (العجز الحكومي) Fiscal Gap ،

العرض Y_s ، الطلب Y_d

■ وتشير صياغة النموذج إلى أن النمو الاقتصادي ليس مقيدا فقط بجانب العرض ممثلا في فجوة الادخار Saving Gap وفجوة التجارة Trade Gap بل يتقيد أيضا بجانب الطلب والعجز الحكومي Fiscal Gap . ويتضح من هنا دور التدفقات المالية الخارجية في زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال قيامها بالآتي:-

1. التأثير في مستوى الطلب الفعال من خلال أثرها على زيادة الإنفاق الكلى وزيادة مستوى الإنفاق الاستثماري والذي يؤدي بدوره من خلال عمل المضاعف Multiplier - إلى زيادة الناتج القومي.

2. استكمال فجوة الادخار المحلي القاصر عن تمويل الاستثمار المرغوب فيه.

3. استكمال الفجوة الاستثمارية سواء سلع وسيطة Intermediate Goods أو سلع رأسمالية Capital Goods

4. استكمال العجز القائم في الموازنة الحكومية من خلال زيادة قيمة الإيرادات الحكومية اللازمة لتمويل الإنفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والاستهلاكي. الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى إزالة القيود Constraints القائمة على عملية النمو الاقتصادي Economic Growth.

■ كذلك يتضح من عرض نموذج الثلاث فجوات أن النمو الاقتصادي يكون مقيدا بأكثر الفجوات اتساعا.

■ الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستخدام الكامل للطاقة المتاحة من الموارد الأخرى Capacity-Utilization

■ بمعنى أنه لو كان النمو الاقتصادي مقيدا بصفة أساسية بقصور القدرة على استيراد السلع الرأسمالية مثلا، فإن هذا يؤدي إلى عدم الاستخدام الكامل للادخار المتاح لتحقيق الاستثمار المرجو . هذا بالإضافة إلى عدم استخدام الإيراد الحكومي المتاح لتحقيق الإنفاق الحكومي الاستثماري المرجو وهكذا .

■ وتوضح الجداول رقم (1) و(2) فجوات التمويل الخارجي، والداخلي للبلدان العربية للفترة (2005 و 2014 و 2015).

الجدول رقم (1): فجوة التمويل الخارجي (فائض/ عجز الحساب التجاري، الجاري) في البلدان العربية، 2005 و 2014

البلد العربي	فجوة الحساب التجاري				فجوة الحساب التجاري			
	% من الناتج المحلي الإجمالي		مليون دولار		% من الناتج المحلي الإجمالي		مليون دولار	
	2014	2005	2014	2005	2014	2005	2014	2005
الجزائر	-4.5	20.5	-9682	21180	-1.5	23.1	-8036	24201
البحرين	3.3	9.2	1124	1474	27.0	19.5	9152	3110
جيبوتي	غ.م.	2.8	غ.م.	20	غ.م.	-10.3	غ.م.	-73
مصر	-2.0	2.3	-5972	2103	-8.5	-2.3	-26574	-3611
العراق	غ.م.	-6.7	غ.م.	-3335	17.6	-7.0	غ.م.	-2044
الأردن	-7.3	-18.0	-2608	-2271	-26.2	-41.5	-9460	-5145
الكويت	33.0	37.2	53966	30071	36.6	35.7	59889	26309
لبنان	-25.5	-12.9	-11667	-2748	-11.9	-20.7	-13455	-3624
ليبيا	غ.م.	31.6	غ.م.	14945	-53.6	36.6	غ.م.	15860
المغرب	-5.7	1.7	-6267	1041	-12.4	-6.1	-13640	-3951
عُمان	5.0	16.7	4056	5178	22.2	27.2	18169	8457
قطر	23.5	غ.م.	49410	غ.م.	37.6	35.4	76224	غ.م.
السعودية	9.8	27.4	73758	90060	13.2	32.1	95966	104406
سوريا	غ.م.	1.0	غ.م.	299	غ.م.	-1.2	غ.م.	411
تونس	-9.0	-0.9	-4302	-299	-11.0	-0.4	-5228	-133
الإمارات	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	20.0	15.6	غ.م.	غ.م.
فلسطين	-10.9	-28.3	-1387	-1365	-39.6	-59.0	-5484	-2851
اليمن	غ.م.	3.7	-842	624	غ.م.	5.0	-4087	831
جزر القمر	غ.م.	-7.1	غ.م.	-27	-45.3	-21.4	غ.م.	-81
موريتانيا	-27.1	غ.م.	-1473	غ.م.	-28.4	-51.8	-1334	غ.م.
السودان	-4.8	-9.3	-3545	-2473	-6.9	-9.2	-4159	-2478

غ.م: غير متوفر

المصدر: <http://databank.worldbank.org/data/home.aspx>

الجدول رقم (2): فجوة التمويل الداخلي (الفائض/ العجز في الموازنة) للبلدان العربية، 2005 و 2015

العجز أو الفائض (% من الناتج المحلي الإجمالي)		البلد العربي
2015	2005	
-15.3	13.6	الجزائر
-15.1	2.9	البحرين
-16.6	0.3	جيبوتي
-11.7	-8.0	مصر
-14.5	4.1	العراق
-4.0	-5.6	الأردن
1.2	43.3	الكويت
-8.9	-8.7	لبنان
-54.4	31.4	ليبيا
-3.5	-4.2	موريتانيا
-4.3	-5.9	المغرب
-20.4	13.2	عُمان
10.3	10.5	قطر
-16.3	18.0	السعودية
-1.7	-2.5	السودان
غ.م.	-4.4	سوريا
-4.4	-2.7	تونس
-4.9	20.2	الإمارات
-10.8	-1.8	اليمن

غ.م: غير متوفر

المصدر: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2016/01/weodata/index.aspx>

■ كما يلاحظ فإن أغلب البلدان العربية تعاني من عجز خارجي يترجم، بعد تحويله إلى عملة محلية، إلى عجز داخلي. ويعود ذلك أساساً إلى تواضع، أو فشل، جهود تنويع مصادر الدخل خلال العقود السابقة. وبالشكل الذي نتج عنه مورد تصديري واحد ومرتبطة أساساً بالموارد الطبيعية أو الأولية، وكذلك موارد إيرادات مرتبطة بإيرادات نفطية أو طبيعية، مع تواضع الحصيلة الضريبية، في تمويل الموازنة. لذا فإن قضية تمويل التنمية من خلال سدّ العجز الخارجي والداخلي تعتبر أحد الشروط الضرورية، وليست الكافية، لتمويل التنمية، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

■ وتزداد مهمة تمويل التنمية حدة في البلدان العربية في أوقات انخفاض أسعار النفط وتأثيراتها المباشرة على الدول العربية النفطية، وغير المباشرة على الدول المستلمة للمعونات والمساعدات من الدول المنتجة للنفط، وعلى إمكانيات استمرار تحويلات العاملين إلى الدول المصدرة للعمالة. بالإضافة إلى استمرار قدرة الإقراض.

■ ووفقاً لبعض التقديرات الخاصة بفجوة التمويل في المنطقة العربية لعامي 2015 و 2016، والمعتمدة على سيناريوهين (الأول يعتمد على آخر التوقعات لبيانات آفاق الاقتصاد العالمي، والثاني يعتمد على توقعات وحدة المعلومات الاقتصادية بمجلة الإيكونوميست البريطانية) يوضح الجدول رقم (3) هذه الفجوة، والتي تظهر أن غالبية البلدان العربية في وضع عجز متوقع.

الجدول رقم (3): فجوة التمويل المتوقعة للبلدان العربية، عامي 2015 و2016 وفقاً لسيناريوهين

البلد العربي	السيناريو الأول		السيناريو الثاني	
	فجوة التمويل / الفائض 2015	فجوة التمويل / الفائض 2016	فجوة التمويل / الفائض 2015	فجوة التمويل / الفائض 2016
الجزائر	-9.98	-12.12	-15.88	-17.50
البحرين	2.86	2.57	1.35	0.77
جزر القمر	-0.11	-0.12	-0.11	-0.12
جيبوتي	-0.76	-0.92	-0.76	-0.92
مصر	-17.57	-21.72	-11.45	-13.64
العراق	3.14	0.40	0.66	3.18
الأردن	-6.34	-5.06	-4.60	-5.26
الكويت	82.28	82.51	59.27	56.10
لبنان	-9.91	-10.45	-12.67	-12.49
ليبيا	-12.45	-5.08	-2.49	-3.05
موريتانيا	-3.14	-2.76	-3.14	-2.76
المغرب	-9.09	-8.92	-6.80	-7.30
عمان	5.23	3.05	-0.05	0.65
قطر	58.73	50.82	17.07	17.58
السعودية	73.73	63.70	-5.73	0.26
السودان	-6.22	-6.29	-6.22	-6.29
سوريا	-4.51	-4.20	-4.51	-4.20
تونس	-4.79	-4.39	-5.70	-5.74
الإمارات	51.79	50.17	28.36	19.27
اليمن	-0.44	-0.64	-0.44	-0.64

سد فجوة تمويل التنمية المستدامة

■ في سبتمبر 2015، أطلقت الجمعية العامة للأمم المتحدة أجندة أممية للتنمية، التزمت من خلالها كل دول العالم الأعضاء في المنظمة الدولية - بما فيها الدول المتقدمة- بتحقيق 17 هدف من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وقد تضمنت تلك الأهداف 169 غاية موزعة على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛ الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد أعاد هذا الالتزام الدولي إلى الصدارة أهمية التخطيط الإنمائي كمدخل أساسي لتحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة؛ على المدين المتوسط والطويل. فتحديد مدى زمني لتحقيق أهداف كمية محددة يتم متابعة تنفيذها من خلال مؤشرات أداء رئيسية وتقارير متابعة دورية، كلها تعد مكونات أساسية في أي عملية تخطيطية.

■ والواقع أن المنهجيات التي تم استعراضها في الجزء السابق تستخدم عادةً لتقدير فجوة التمويل اللازمة لتحقيق التنمية بمفهومها الاقتصادي الضيق، بمعنى زيادة معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ولا شك أن تحقيق التنمية بمفهومها البشري الواسع والمستدام سيزيد مشكلة تمويل التنمية تعقيداً. فتحقيق أجندة 2030 سيتطلب استثمارات غير مسبقة في مجالات مثل الصحة والتعليم وحماية البيئة والبنية التحتية والطاقة المستدامة والتنمية الريفية والسلام والأمن وإجراءات للتصدي لتغير المناخ.

■ ولا شك أن تحديد الاحتياجات التمويلية لأهداف التنمية المستدامة أمر معقد وغير دقيق بالضرورة لأن التقديرات تعتمد دائماً على مجموعة من الافتراضات، بما في ذلك بيئة الاقتصاد الكلي، وطبيعة السياسات التجارية الوطنية والدولية، والتقدم التكنولوجي (وكذلك الوصول والقدرة على استخدام تلك التكنولوجيا)، والآثار المتوقعة للصدمات والضغوط وتغير المناخ، وكذلك إلى أي مدى يكون للاستثمارات في منطقة ما آثار غير مباشرة (فوائد مشتركة أو أضرار) في مناطق أخرى. كما أن التقاعس عن العمل أو تأخير الإجراء قد يكون له تكلفة يجب أخذها في الاعتبار. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي تأخير التخفيف من تغير المناخ إلى زيادة كبيرة في تكلفة التنمية على المدى الطويل، على الرغم من أنه قد يتم تحقيق "وفورات" واضحة على المدى القصير بسبب عدم وجود استثمارات معينة (UNDP, 2018).

■ وقد تم تقدير التكلفة السنوية للقضاء على الفقر المدقع (الهدف الأول) في جميع البلدان (تقاس بزيادة دخل الأفراد إلى ما لا يقل عن 1.90 دولار أمريكي في اليوم) بحوالي 66 مليار دولار أمريكي سنوياً. وتتراوح تقديرات متطلبات الاستثمار السنوية في البنية التحتية في جميع البلدان (قطاعات المياه والزراعة والاتصالات والطاقة والنقل والمباني والصناعة) بين 5 و 7 تريليونات دولار، منها 4 تريليونات تقريباً للبلدان النامية، منها 1.4 تريليون دولار فقط يتم الوفاء بها حالياً (تاركة فجوة تمويل سنوية قدرها 2.5 تريليون دولار أمريكي وفقاً للأونكتاد). كما يقدر التمويل اللازم لتوفير السلع العامة العالمية (GPGs) مثل التخفيف من تغير المناخ، وحفظ التنوع البيولوجي، ومكافحة الأمراض المعدية، والاستثمارات في البحث والعلوم وما إلى ذلك) بعدة تريليونات أخرى في السنة (UNDP, 2018).

الشكل رقم (1): متطلبات الاستثمار السنوية المقدرة موزعة على قطاعات التنمية المستدامة الأساسية (مليار دولار أمريكي)



المصدر: UNDP, 2018.

وتختلف احتياجات التمويل بشكل كبير بين البلدان والمناطق. ففي حين أن العديد من البلدان متوسطة الدخل الكبيرة قادرة الآن على تعبئة المزيد من الموارد المحلية والخاصة من أجل التنمية، لاتزال هناك تحديات لكثير من البلدان منخفضة الدخل، وبعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تشهد صراعات، حيث لا تحتاج تلك الدول إلى موارد كبيرة للوفاء بأهداف التنمية المستدامة فقط، بل لديهم عادةً قدرات محدودة لزيادة الإيرادات المحلية، كما يعتبرون بيئات غير جاذبة للاستثمار الخاص، حيث مخاطر فشل المشروع مرتفعة نتيجة لعدم الاستقرار السياسي وضعف البنية التحتية المحلية وعوامل أخرى.

■ ولكن حتى في البلدان متوسطة الدخل، حيث قد تكون مصادر التمويل المختلفة "وفيرة" نسبياً، يمكن أن تظل تكاليف هذا التمويل مرتفعة بشكل كبير بسبب المخاطر المرتفعة أو المتوقعة فعلياً. علاوة على ذلك، كما أظهرت الأزمة المالية الأخيرة في عام 2008، فإن الاقتصادات الناشئة يمكن أن تكون عرضة لما يسمى بتدفقات "الأموال الساخنة" (المضاربون الذين يحولون أموالهم بين البلدان للاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة و / أو التغيرات المتوقعة في أسعار الصرف). ويمكن أن تكون هذه التدفقات شديدة التقلب، وعادة ما تكون قصيرة الأجل في الاتجاه، ويمكن أن تسهم في التضخم المحلي وعدم الاستقرار ويكون لها تأثير محدود جداً على التنمية (UNDP, 2018).

■ ورغم أن تقديرات الاحتياجات التمويلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تكون عادةً غير دقيقة وتختلف بشكل كبير فيما بين البلدان، إلا أن الحكومات عادةً ما تكون أكثر اهتماماً بتحديد الأولويات أو التدخلات المحفزة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتكلفة تلك التدخلات على الصعيدين الوطني والقطاعي، وتحديد أكثر نماذج التمويل المناسبة لهم. ومن هنا تأتي أهمية التخطيط الإنمائي. فجوهر تخطيط التنمية يكمن في ضمان كمية من الاستثمار المنتج كافية لزيادة مستهدفة وملموسة في الناتج المحلي الإجمالي تفوق الزيادة في السكان، بحيث يرتفع متوسط دخل الفرد ومستوى معيشته.

■ فتكوين رأس المال الحقيقي من الموارد المحلية يتطلب الاستثمار وزيادة متناسبة في حجم الادخار الحقيقي. وتتطلب عملية تكوين رأس المال عادةً شكلاً من أشكال التمويل وآلية الائتمان لإعادة توزيع الموارد من المدخرين إلى المستثمرين. وبصفة عامة، هناك العديد من مصادر التمويل منها الداخلي والمستجدة في معدلات الادخار، والاقتراض الداخلي، ومنها الخارجي، مثل القروض ومساعدات التنمية، والاستثمار الأجنبي المباشر. وتمويل القطاع الخاص من خلال الشراكة، أو بشكل منفصل، ومنها ما يرتبط بكفاءة الاستثمار وبالتالي تقليل فرص الحاجة للتمويل.

ويمكن إبراز أهم آليات ومصادر تمويل التنمية فيما يلي:

المصدر الضريبي:

- تعتبر الضرائب من أكثر المصادر شيوعاً لتمويل التنمية. وعادةً ما يتم التمييز بين الضرائب على الدخل والأرباح (المباشرة)، والضرائب على السلع والخدمات (غير مباشرة). ومن الأهمية إيجاد علاقة تتصف بالكفاءة، وبالعادلة بين هذين المصدرين. ويمكن تعظيم الإيرادات الضريبية من خلال تعظيم "الطاقة الضريبية" (Tax Effort) والتي تشير إلى المقارنة بين الإيرادات الضريبية في بلد معين مع الإيرادات الضريبية القصوى السائدة في بلد آخر له نفس خصائص البلد المعني.

■ ويشير الفارق بين الإيرادين إلى أوجه القصور في جباية الضرائب، والتهرب الضريبي، والفساد، وغيرها). وتشير الدراسات إلى أن الطاقة الضريبية لا تتجاوز 50% من الإيرادات الضريبية الكامنة أو المحتملة في معظم الدول العربية، كما أن حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي في بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط، غير مصرّح به، وهو ما يشير إلى وجود تدفقات نقدية كبيرة خارج إطار الوعاء الضريبي، وهو أمر يوفر طاقة ضريبية إضافية.

الاستثمار الأجنبي المباشر:

■ يعتبر هذا المصدر أحد المصادر الأساسية المطلوب تطويرها بهدف جذب المزيد من الاستثمارات، مع الحرص أن تخدم تلك الاستثمارات أهداف التنمية المستدامة. كما أنه من المهم ألا تكون الحوافز المقدمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على حساب الحصيلة الضريبية المتوقعة. والرهان أساساً على توفير مناخ الاستثمار التنافسي دولياً وإقليمياً. علماً بأن هذا النوع من الاستثمار يتركز في البلدان العربية في ثلاث قطاعات رئيسية هي: النفط، والعقارات، والتشييد. وفي ظل هذا التركيز، فإن تأثير الاستثمارات الأجنبية على خلق فرص العمالة، والنقل والتكنولوجي، هي محل نقاش وتساؤل. لذا من المهم أن يتم جذب هذه الاستثمارات في القطاعات والأنشطة ذات التأثير المرتفع في خلق فرص العمل، وذات الاستفادة من النقل التكنولوجي.

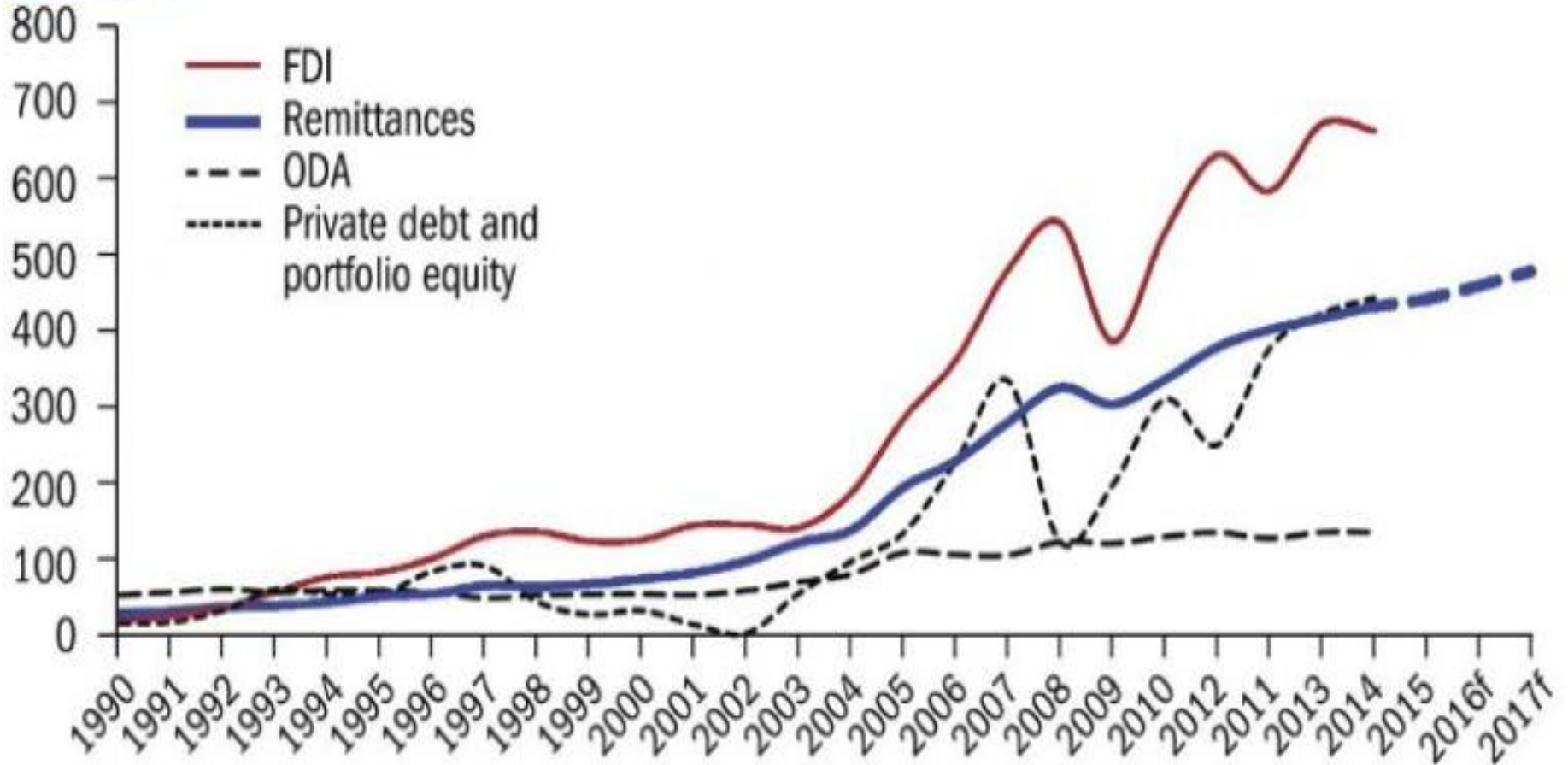
زاد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للدول النامية الى حدود 700 مليار \$.

زادت التحويلات الى حدود 500 مليار \$ مع الديون واستثمارات المحفظة (مع تذبذب أعلى بكثير). بقيت

المساعدات الإنمائية دون 150 مليار \$.

Remittances to developing countries and other external financing flows

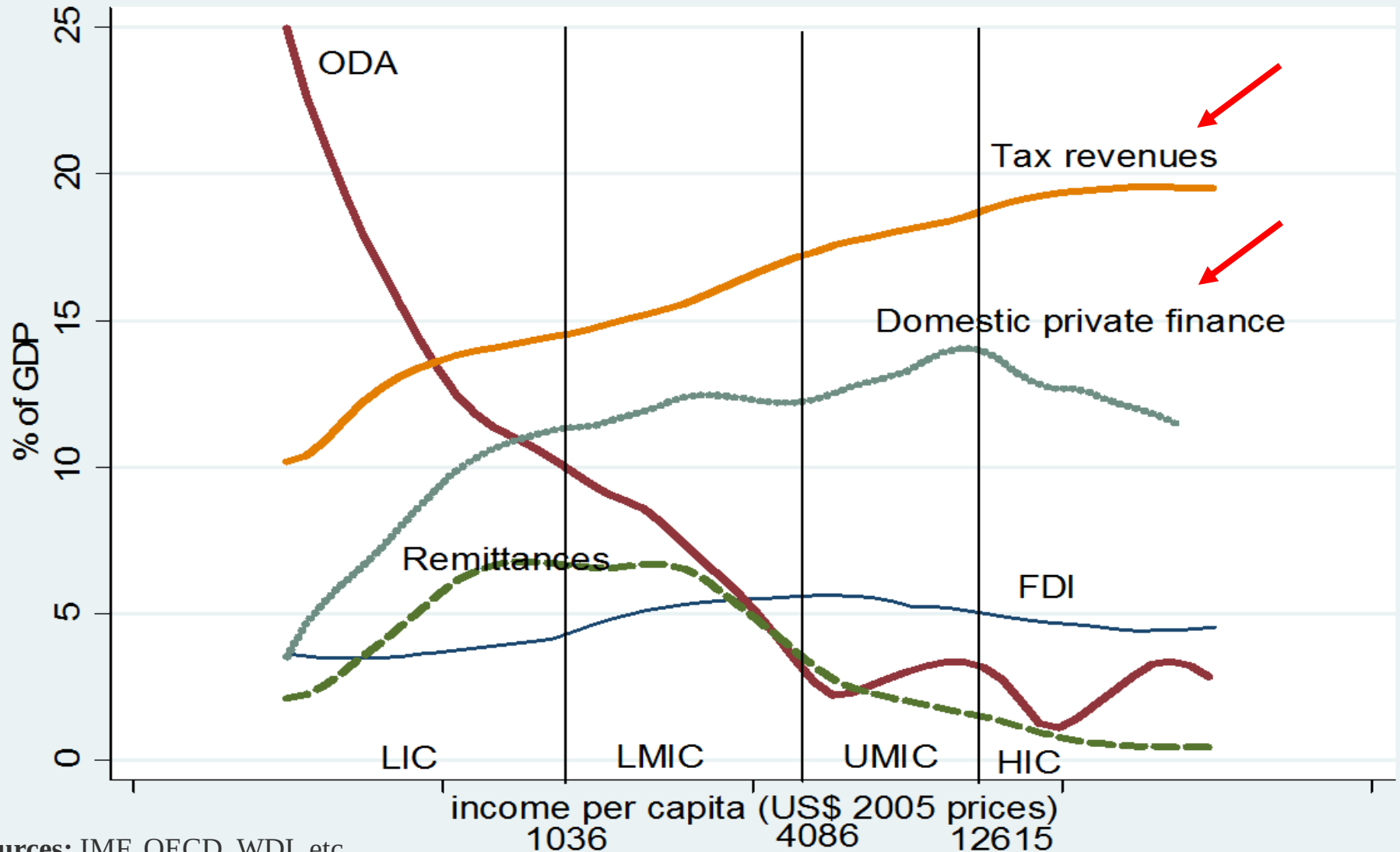
Billions of US Dollars



Source: World Bank (Migration and Remittances Factbook 2016, third edition).

Note: Data for 2015 are partly estimated. Data for 2016 and 2017 are forecasts.

ولكن الأهمية النسبية تتغير مع مرحلة التنمية (% من الناتج المحلي الاجمالي)



تطوير الشراكة بين القطاع العام والخاص:

■ يتيح هذا المصدر من التمويل تخفيف الأعباء على الحكومة في مجال التمويل، كما يساهم في توزيع المخاطر، وتوسيع قاعدة الملكية. ومن ضمن ما قيمته (2.2) تريليون دولار من قيمة مشروعات الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، في مجال مشروعات البنية الأساسية على مستوى العالم، تبلغ حصة البلدان العربية حوالي (100) مليار دولار خلال الفترة (1990-2013) مقارنة بـ (145) مليار دولار في أفريقيا، و(374) مليار دولار في جنوب آسيا، و(383) مليار دولار في شرق آسيا والباسفيك، و(354) مليار دولار في وسط وغرب آسيا، و(845) مليار دولار في أمريكا اللاتينية.

مساعداة التنمية الرسمية (ODA):

■ تعرّف هذه المساعداة على أنها تمثل القروض والهبات (صافية من مدفوعات التسديد) والممنوحة على أسس ميسرة Concessional من قبل دول ومؤسسات تمويل متعددة الأطراف. وذلك بهدف تمويل التنمية في الدول المستفيدة. وتتضمن هذه المساعداة عنصر منحة يعادل على الأقل (25%) من قيمة المساعدة (يحتسب عادةً على أساس سعر خصم 10%). ومن المهم في مجال هذا النوع من المساعداة أن توجه لتلك القطاعات المرتبطة بالتنمية المستدامة. مع أهمية أن تمارس الدول المتلقية للمساعداة الكفاءة في استخدام الأموال المتاحة، خاصة في مجال توجيهها لبناء رأس المال العيني والبشري، للمساهمة الجادة في التنوع من ناحية، والقدرة على التسديد من ناحية أخرى.

■ وقد زادت التدفقات من المساعدات الإنمائية الرسمية على مدار الفترة 2000-2015، وإن لم تكن بالسرعة التي زادت بها التدفقات الخاصة، حيث وصلت قيمة المساعدات من الجهات المانحة الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى حوالي 140 مليار دولار أمريكي في عام 2016، مقابل 60 مليار دولار أمريكي فقط في عام 2000.

الحدّ من الهدر ورفع كفاءة الإنفاق العام:

■ إن توفير التمويل الكافي يعدّ شرطاً ضرورياً ولكنه غير كاف لتحقيق التنمية المستدامة. فتعدد أشكال الهدر في إدارة الموارد المالية وعدم توفر البيئة الاستثمارية الجاذبة والمؤسسات القادرة وعدم كفاءة الإنفاق العام والاستثمارات العامة، جميعها تشكل تحديات لا تقل أهمية عن تحدي توفير الموارد اللازمة لسد فجوة التمويل. فعلى سبيل المثال، يمثل دعم الطاقة وكل أشكال الدعم الأخرى غير الموجهة للفقراء هدراً لا يجب التغاضي عنه.

■ فقد أظهرت بعض التقديرات أن ما يخصص لدعم الطاقة يفوق ما يخصص للإنفاق الاستثماري في عدد من الدول العربية، ويفوق كثيراً ما يخصص للتعليم والصحة. لذلك فإن إمكانيات التمويل قد تكون متاحة ضمناً إلا أنها لا تخصص تخصيصاً يخدم أهداف التنمية المستدامة. كما أن تحسين كفاءة الاستثمارات العامة، الممولة من القروض والمساعدات وتخصيصات الموازنة، سيساعد بلا شك في تقليل الحاجة للتمويل.

مصادر غير تقليدية لتمويل التنمية:

■ بالإضافة للمصادر التقليدية السابقة، توجد الآن مصادر أخرى للتمويل أكثر تطوراً وإبداعاً تشمل ما يلي: التمويل "المختلط" (حيث يتم مزج التمويل العام الميسر مع التمويل العام أو الخاص غير الميسر)؛ السندات الخضراء والزرقاء (حيث يتم إصدار السندات في أسواق رأس المال المحلية والدولية لتمويل البنية التحتية المتوافقة مع المعايير البيئية)؛ أدوات التمويل الإسلامية (مثل السندات الإسلامية أو الصكوك التي هي أدوات مدعومة بالأصول)؛ خطط الضمان (المصممة لتقليل / مشاركة المخاطر)؛ مخططات تمويل الشتات (حيث يتم دعم وتحفيز مجتمعات الشتات للاستثمار في المشاريع والشركات "العودة إلى الوطن").

الاستثمارات التي تهدف إلى تحقيق عائدات اجتماعية أو بيئية إيجابية بالإضافة إلى عائد مالي للمستثمرين؛ التمويل الجماعي (ممارسة تمويل مشروع من خلال الاكتتاب العام أو من خلال جمع التبرعات النقدية من عدد كبير من الناس)؛ سندات التأثير الاجتماعي (طريقة الدفع مقابل مخطط النتائج)؛ عقود قروض تتضمن إسقاط خدمة الدين تلقائياً عند حدوث صدمة كبيرة؛ وخطط التأمين ضد الطقس والكوارث، وغيرها.

■ وبصفة عامة، منذ بداية الألفية الحالية، زادت البلدان النامية ككل من قدراتها على تعبئة التمويل من المصادر العامة والخاصة والمحلية والدولية. فعلى الصعيد العالمي، تعد الموارد العامة المحلية أكبر وأهم مصدر لتمويل التنمية. ويقدر البنك الدولي أن الاقتصادات الناشئة والتنمية قد حشدت ما يزيد عن 7.7 تريليون دولار من العائدات المحلية في عام 2012، وأن الموارد المحلية زادت بمعدل 14 في المائة سنوياً منذ عام 2000. وهذا يعني أن هناك أكثر من 6 تريليون دولار زيادة كل عام تتدفق على سندات خزانة البلدان النامية مقارنة بعام 2000.

■ وقد أدت الإيرادات المحلية المزدهرة بدورها إلى خفض الاعتماد على المعونة ورفع الجدارة الائتمانية للبلد للحصول على قروض رسمية وغير خاصة بشروط ميسرة. وفي عام 2010، جمعت دول أفريقيا جنوب الصحراء ما يقرب من 10 دولارات أمريكية من مصادرها الخاصة مقابل كل دولار من المساعدات الخارجية المتلقاه. ويتوقع صندوق النقد الدولي حدوث زيادات كبيرة في الموارد المحلية خلال السنوات القليلة المقبلة، وخاصة في البلدان المتوسطة الدخل. وقد نشأت الزيادات الأخيرة بشكل رئيسي من خلال فرض ضرائب الاستهلاك (ضريبة القيمة المضافة) إلى جانب ضرائب الدخل وإيرادات الموارد الطبيعية والضرائب السياحية، كما تحسنت الشفافية والكفاءة في تحصيل الضرائب.

■ وقد تحوّلت البلدان النامية ككل بشكل متزايد إلى مصادر خاصة لتمويل التنمية المستدامة. ويُنظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على وجه الخصوص كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية والتحديث والعمالة ونقل التكنولوجيا، وأنه أكبر مصدر للتمويل الخاص الدولي للبلدان النامية. وقد قامت العديد من البلدان النامية بتحرير السياسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر على مدى العقدين الأخيرين واتبعت تدابير أخرى (مثل الحوافز الضريبية) لجذب الاستثمار. وفي عام 2016، جذبت البلدان النامية تدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر بأكثر من 646 مليار دولار أمريكي؛ هذا بالمقارنة مع 140 مليار دولار فقط من المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) في نفس العام.

■ وشهدت آسيا على وجه الخصوص زيادات كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل وتتلقى الآن أكثر من أي منطقة أخرى في العالم بنسبة 30 في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما توسعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الجنوب إلى الجنوب. كما زاد أيضاً إصدار السندات والإقراض المصرفي التجاري أربعة أضعاف بين عامي 2000 و2012. وعلى مدار السنوات القليلة الماضية، تمكنت العديد من البلدان منخفضة الدخل من إصدار سندات في أسواق رأس المال الدولية، وكثير منها لأول مرة، جذبتها أسعار فائدة منخفضة نسبياً وتمكينها من خلال الجدارة الائتمانية المتجددة، وهذا يشمل رواندا وزامبيا وغيرها.

■ وسعت العديد من البلدان النامية أيضاً إلى توسيع نطاق أسواق الديون المحلية، وفي بعض الحالات أسواق الديون دون السيادية المتقدمة (مثل البلديات). وقد مكنت هذه التطورات البلدان من تأمين الموارد بسرعة وبدون شروط وعلى نطاق واسع لتمويل تنميتها. كما ساعدت أسواق الديون المحلية على تطوير الأسواق المالية المحلية وتعبئة المدخرات المحلية لتمويل نفقات الدولة. إن الدين المحلي يقلل أيضاً من مخاطر سعر الصرف ويمكن أن يساعد في تقليل الاعتماد على المساعدات. ومن المتوقع أن يتوسع تمويل السندات المحلية والدولية على حد سواء كمصادر رئيسية لتمويل التنمية خلال السنوات القادمة.

■ كما تعتبر الأصول المالية العالمية مصدراً محتملاً لتمويل التنمية المستدامة. وقد بلغت الأسهم وأوراق الدين العام وسندات الشركات والودائع المصرفية وما إلى ذلك 294 تريليون دولار أمريكي في عام 2014. وقد يكون لتوجيه نسبة مئوية صغيرة من إجمالي الاستثمار السنوي نحو أهداف التنمية المستدامة تأثير كبير. وعلى وجه الخصوص، تم تحديد المستثمرين المؤسسيين (أي صناديق المعاشات التقاعدية وصناديق الاستثمار المشتركة وصناديق الثروة السيادية وما إلى ذلك) التي جمعت بين أكثر من 85 تريليون دولار أمريكي من الأصول كمصدر محتمل لتمويل التنمية المستدامة بسبب آفاق الاستثمار طويلة الأجل نسبياً.

■ كما ظهرت العديد من مبادرات "التمويل المستدام" وتوسّعت خلال السنوات الأخيرة؛ حيث يُعرّف "التمويل المستدام" على أنه الاستثمارات الخاصة التي تخضع لاعتبارات اجتماعية أو بيئية أو تنموية. فقد ازداد في السنوات الأخيرة تأثير الاستثمار في الشركات أو المؤسسات أو الصناديق التي تهدف إلى تحقيق تأثير اجتماعي أو بيئي قابل للقياس، إلى جانب عائد مالي. وتقدر شبكة Global Impact Investing Network (GIIN) السوق بحوالي 114 مليار دولار أمريكي من الأصول المستثمرة المؤثرة، والتي تم الالتزام بمبلغ 22.1 مليار دولار أمريكي منها في عام 2016، وكان من المتوقع أن تنمو بأكثر من 25 في المئة في عام 2017.

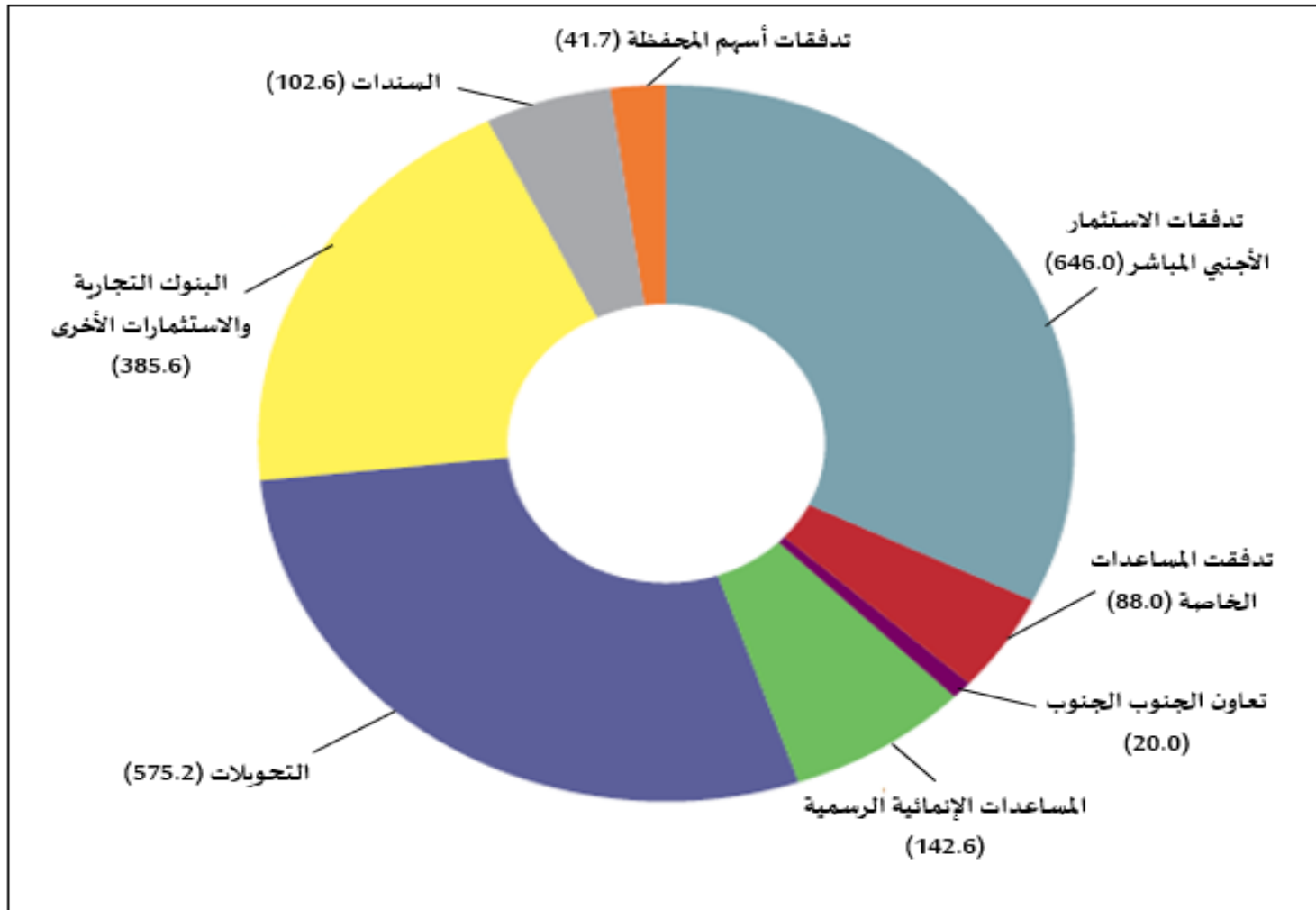
■ وقد أفاد 60 في المائة من المستثمرين المؤثرين (المستجيبين لاستطلاعات شبكة Global Impact Investing Network) أن استثماراتهم تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة. كما أنشأت العديد من الشركات الكبيرة أو وسعت برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات مع التركيز الرئيسي على التنمية الدولية. كما أن هناك أيضاً اهتمام متزايد باستخدام مؤشرات الإدارة البيئية والاجتماعية (ESG) من قبل المستثمرين الدوليين. ففي بعض البلدان (مثل بورصات جنوب أفريقيا وتايلند)، يتم الترويج لتقارير الإدارة البيئية والاجتماعية، وهو ما سيمكّن من توجيه تمويل خاص أكبر لتحقيق التنمية المستدامة على المديين المتوسط والطويل.

■ هذا وقد وسّعت المؤسسات الخيرية أيضاً من أنشطتها في مجال التعاون الإنمائي الدولي خلال السنوات الأخيرة، وأصبحت شريكاً رئيسياً في وكالات التنمية الثنائية والمتعددة الأطراف التقليدية. وتقدر مساهمات تلك المؤسسات بما يتراوح بين 60 إلى 70 مليار دولار أمريكي سنوياً (حوالي نصف المبلغ المقدم من الجهات المانحة الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية).

■ وتمثل موارد الشتات مصدراً رئيسياً آخر لتمويل التنمية. وقد ازدادت عمليات النقل الخاصة من الأفراد عبر الحدود من الأفراد زيادة كبيرة خلال السنوات الأخيرة، حيث تم تحويل 575 مليار دولار أمريكي إلى البلدان النامية من المهاجرين في عام 2016، وتدفقات التحويلات عادة ما تكون أكثر استقراراً من تدفقات الموارد الأخرى. كما ظهرت منصات جديدة (لا تهدف للربح) لتسهيل استثمارات المغتربين "في الوطن" في مجالات مثل البنية التحتية.

■ كما ارتفع بشكل كبير التعاون فيما بين بلدان الجنوب- الذي يشمل مزيجاً غير متجانس من التمويل الميسر وغير الميسر، والمساعدة التقنية، وتدفقات التجارة والاستثمار. فمبادرة "الحزام والطريق" الصينية، على سبيل المثال، والتي تنطوي على تعهد الصين بمليارات الدولارات من الاستثمار في البنية التحتية في أكثر من 60 دولة في آسيا الوسطى هي بلا شك مشروع التنمية الاقتصادية الأكثر طموحاً الذي تموله قوة أجنبية في الوقت الحالي. وتقدر الأمم المتحدة تدفقات التعاون فيما بين بلدان الجنوب بحوالي 20 مليار دولار أمريكي سنوياً. ويتم توجيه هذا التمويل من خلال مجموعة متنوعة من الوسطاء: من وكالات المساعدات التقليدية إلى بنوك التصدير والتنمية الثنائية (مثل بنك التنمية البرازيلي – BNDES) للمؤسسات المالية متعددة الأطراف (مثل بنك الاستثمار الآسيوي الجديد للبنية التحتية وبنك التنمية الجديد).

الشكل رقم (2): مصادر التدفقات الرأسمالية العالمية للبلدان النامية خلال عام 2016 (مليار دولار أمريكي)



المصدر: UNDP, 2018.

الشكل رقم (3): مصادر التمويل الرئيسية

د

- منح المساعدة الإنمائية الرسمية والقروض الميسرة
- التدفقات الرسمية الأخرى (OOFs)
- التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي
- تبرعات المنظمات غير الحكومية الدولية (المدرجة في الميزانية)
- الاقتراض العام من أسواق رأس المال

د

- الإيرادات الضريبية
- الإيرادات غير الضريبية
- الضرائب ذات الصلة بالثروة المعدنية
- شراكه بين القطاع العام والخاص
- الاقتراض العام المحلي
- صناديق الثروة السيادية

عام

- الاقتراض الخاص من أسواق رأس المال
- الاستثمار الأجنبي المباشر
- تبرعات المنظمات غير الحكومية الدولية (من خارج الميزانية)

- الاقتراض الخاص
- تمويل الأعمال ذات الطبيعة الشمولية
- الأعمال الخيرية المحلية والمنظمات غير الحكومية
- المسؤولية الاجتماعية للشركات

خاص

المصدر: UNDP, 2018.

□ أهمية السياسة : التمويل مهم ولكنه غير كاف؛ من الضروري تشجيع السياسات المناسبة للعبئة الفعالة والاستخدام الكفاء:

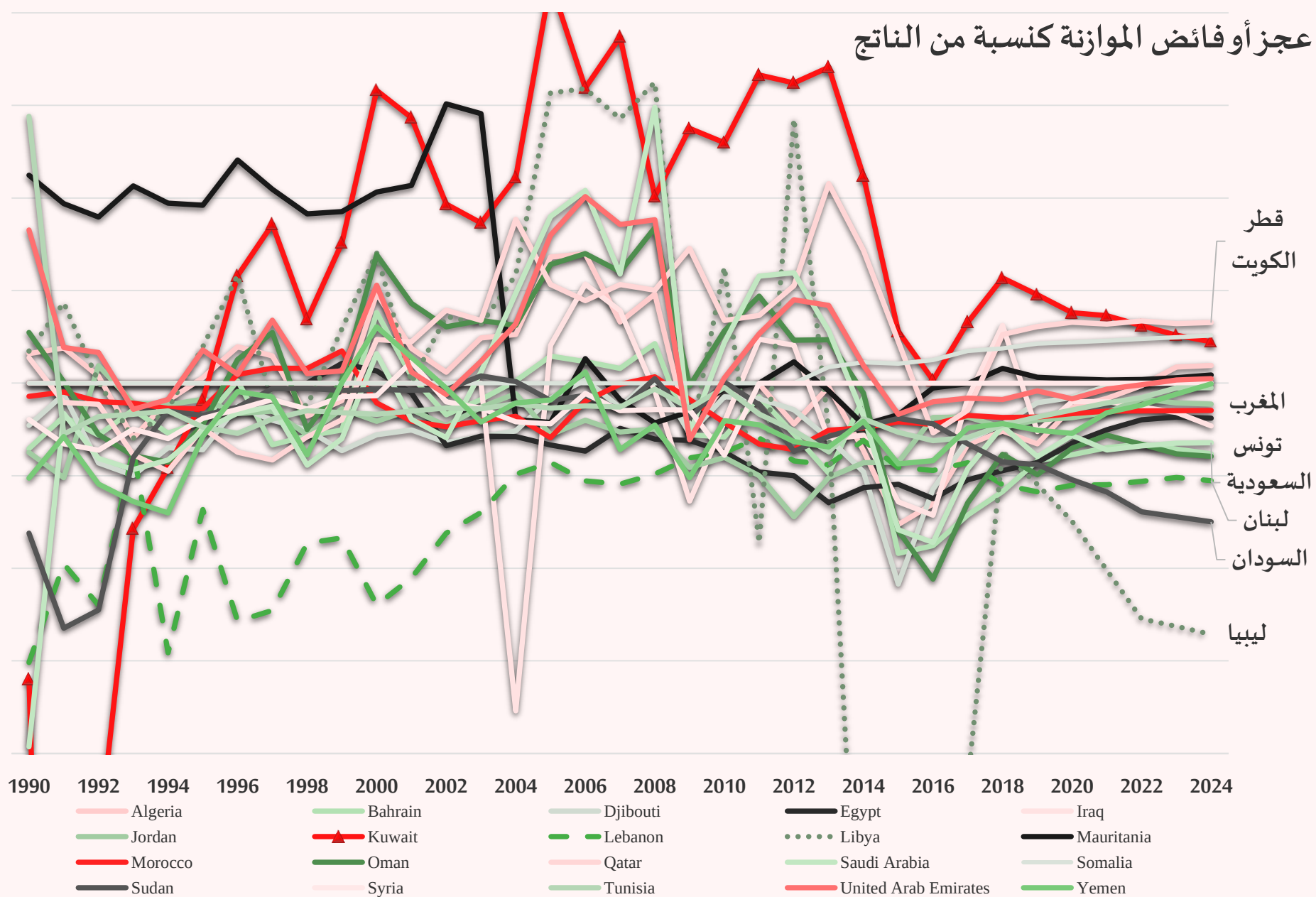
■ السياسات الوطنية والمحلية والأطر المالية لتعبئة الموارد المحلية وتيسير استخدامها الفعال للتنمية المستدامة (تطوير النظام المالي وتعزيز النفاذ الى الخدمات المالية، تعزيز الشفافية وتحسين بيئة الاعمال وتخفيف قيود الاستثمار لتحفيز الاستثمار المنتج وليس الريعي...)

■ ترشيد الانفاق الحكومي وتعظيم العائد التنموي من الانفاق الحكومي

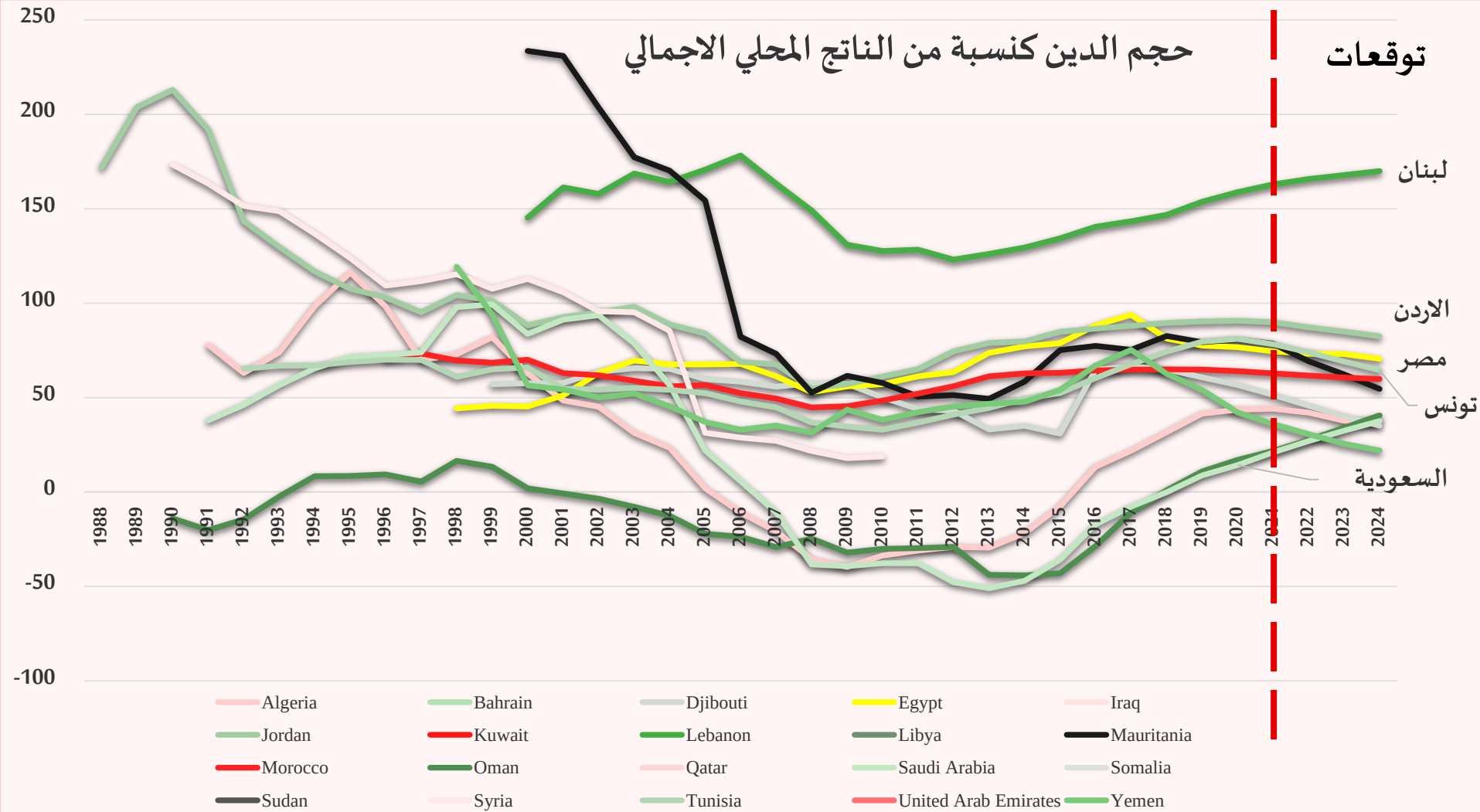
■ بيئة مواتية للتمويل الدولي بأنواعه (قروض، مساعدات، استثمار أجنبي مباشر، شراكة بين القطاع الحكومي والدولة PPP)

أغلب الدول العربية تعاني حجم عجز مزمّن بين 3% و6%. بعض الدول الخليجية أظهرت عجزات في الفترة الأخيرة. هذه العجزات تمثل قيда قاهرا على السياسات الهادفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كيف يتم تمويل هذه العجزات اليوم؟

عجز أو فائض الموازنة كنسبة من الناتج



1- الدين: يمثل التداين الحل المعتمد لدى أغلب الدول العربية. مجموعة من الدول تمثل نسبة الدين بين 60% و83% منهم الأردن وتونس ومصر وموريتانيا وجيبوتي، لبنان يتصدر الدول العربية بنسبة 153%، عمان والسعودية والبحرين بدأت تلجأ الى التداين. السؤال: هل تنفق هذه الديون بشكل يخدم أهداف التنمية المستدامة؟ (تضاعف حجم الدين الاجمالي للدول العربية خلال العقد الأخير الى حدود 700 مليار \$ عام 2017)



للإجابة على هذا التساؤل يجب قياس مؤشرات تركز على استدامة التداين بمعنى أثره على التعليم والصحة والاستثمار وليس المؤشرات التقليدية (خدمة الدين للصنادقات مثلاً) التي تركز على الجدارة الائتمانية والقدرة على السداد (وهو اهتمام مؤسسات التصنيف الائتماني والجهات المقرضة!)

حالتين:

1. **خدمة الدين تقلل من الموارد المخصصة لأغراض التنمية:** مزاحمة Crowding out للاستثمار والانفاق على التعليم والصحة . في هذه الحالة يكون من مصلحة الدائنين مواصلة توفير السيولة الإضافية لتمكين المدين من الوفاء بالتزاماته الحالية وتجنب الافلاس.
2. **في الحالة الثانية يكون عبء الدين ثقيلاً ويعطي انطباعاً عن حجم خدمة الدين المستقبلية** المتزايدة ما يعني احتمال كبير لزيادة الضرائب (والتقشف) مما قد يؤدي لتثبيط الاستثمار وبالتالي النمو. هذا قد يدفع الدائنين إلى التفكير في منح أعفاء جزء من الديون.

هذه الفلسفة المرتكزة على مصلحة الدائنين لم تنجح. لأن واقع الدول المدينة ضعيف تنمويا ولم تستطع التخلص من الديون لأنها استعملتها في سد عجز الموازنة فقط دون آثار تنموية مستدامة.

تم اقتراح بعض المؤشرات غير التقليدية لقياس الآثار التنموية للدين الخارجي والتي يمكن أن ترشد صانع القرار إلى مدى توافق استخدامات الدين مع أهداف التنمية المستدامة!

$$SDIK = \frac{\text{Total debt service (current USD)}}{\frac{\text{Gross fixed capital formation (\% of GDP)}}{100} \cdot \text{GDP (current USD)}}$$

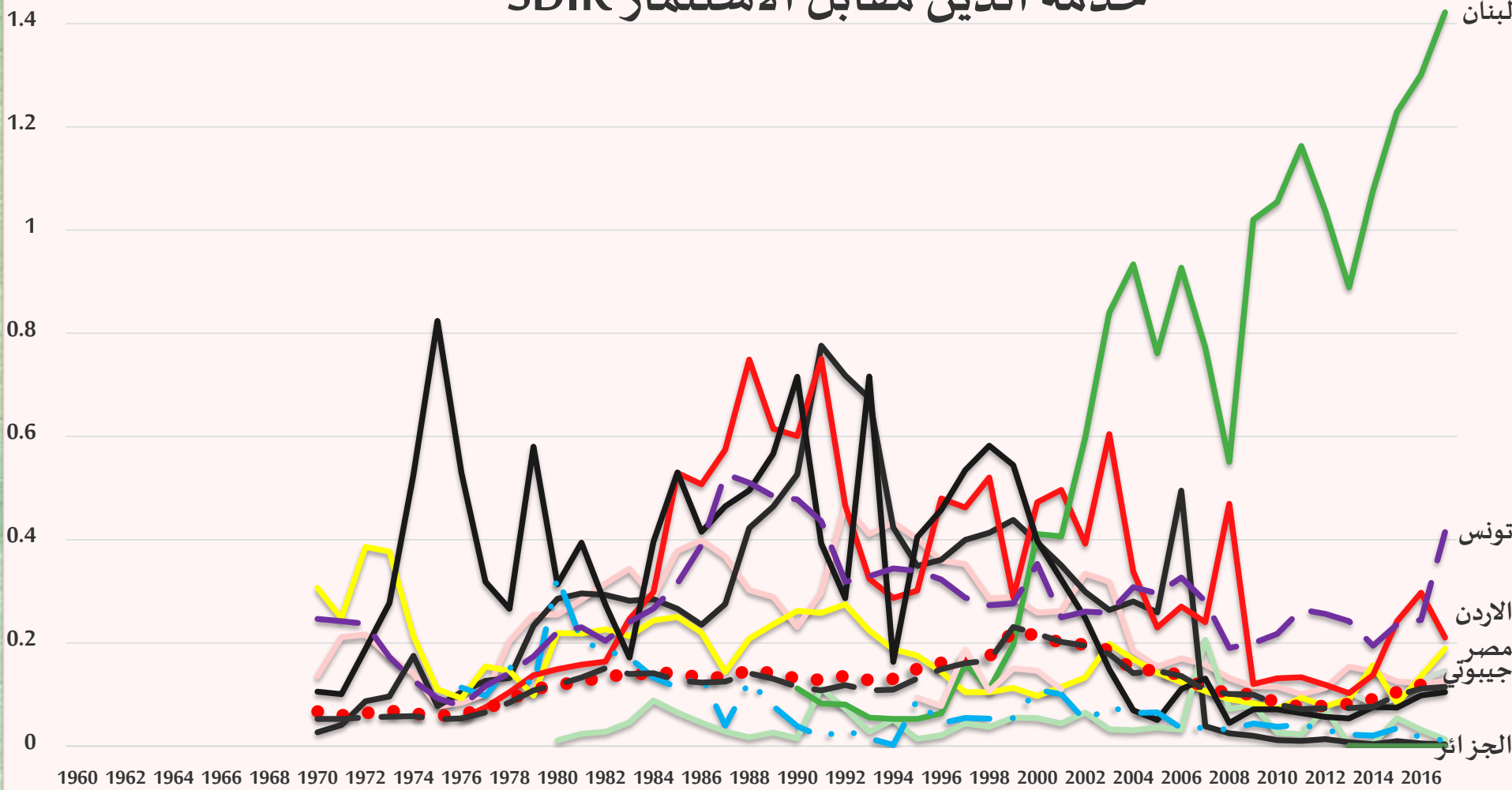
$$SDPED = \frac{\text{Public and publicly guaranteed debt service (current USD)}}{\frac{\text{Public spending on education (\% of GDP)}}{100} \cdot \text{GDP (current USD)}}$$

$$SDPSA = \frac{\text{Public and publicly guaranteed debt service (current USD)}}{\frac{\text{Public health expenditure (\% of GDP)}}{100} \cdot \text{GDP (current USD)}}$$

المصدر: Berr and Combarous 2007

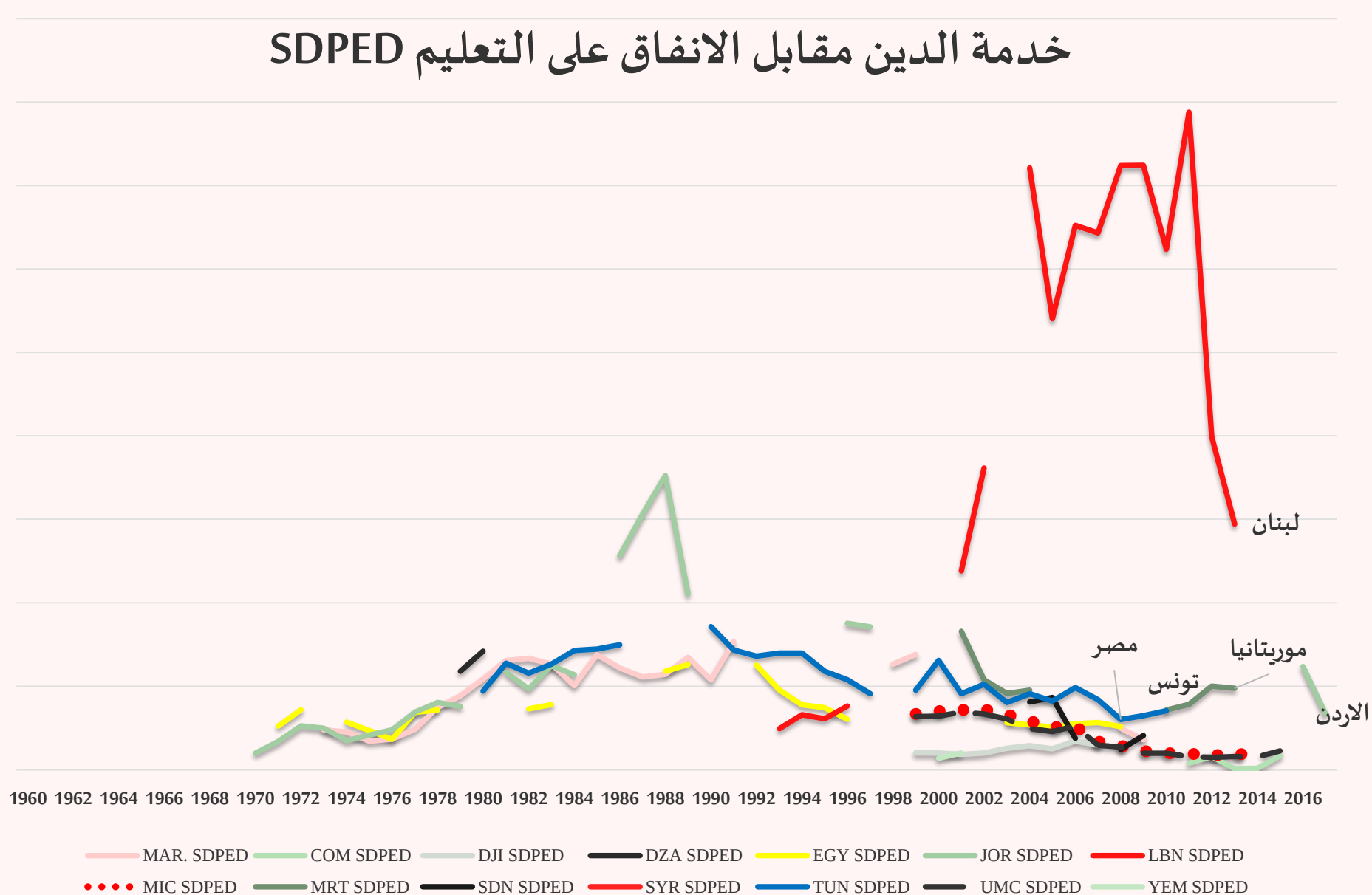
وصل SDIK في لبنان الى 1,4 يعني أن خدمة الدين تمثل 140% من الاستثمار . وصل في تونس الى 41% وحوالي 20% في الأردن ومصر مع زيادة هامة في الفترة الأخيرة. يبلغ متوسط الدول ذات الدخل المتوسط 11%. ما يؤكد مرة أخرى مبدأ المزاخمة.

خدمة الدين مقابل الاستثمار SDIK

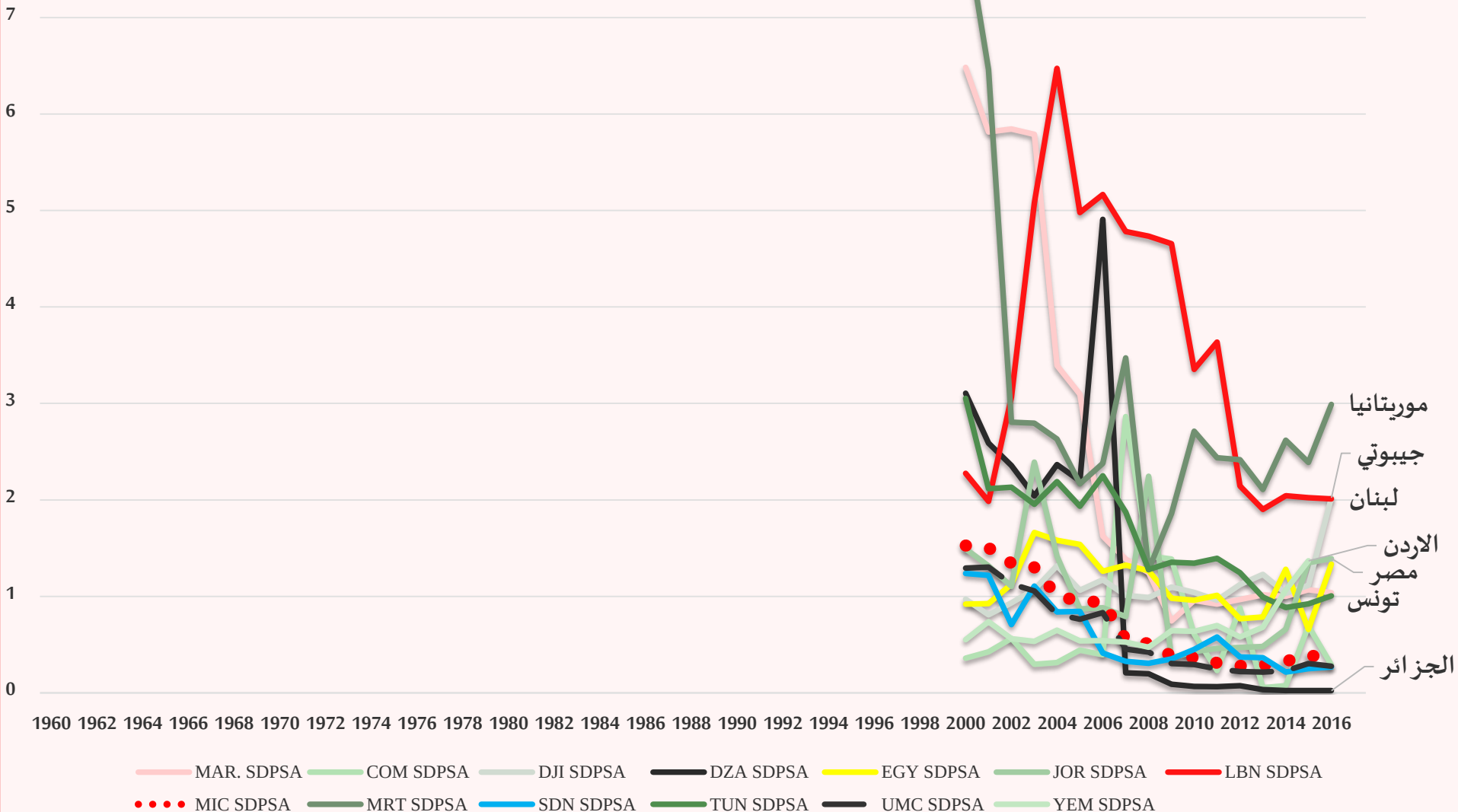


MAR. SDIK COM SDIK DJI SDIK DZA SDIK EGY SDIK IRQ SDIK JOR SDIK LBN SDIK
 MIC SDIK MRT SDIK SDN SDIK SOM SDIK SYR SDIK TUN SDIK UMC SDIK YEM SDIK

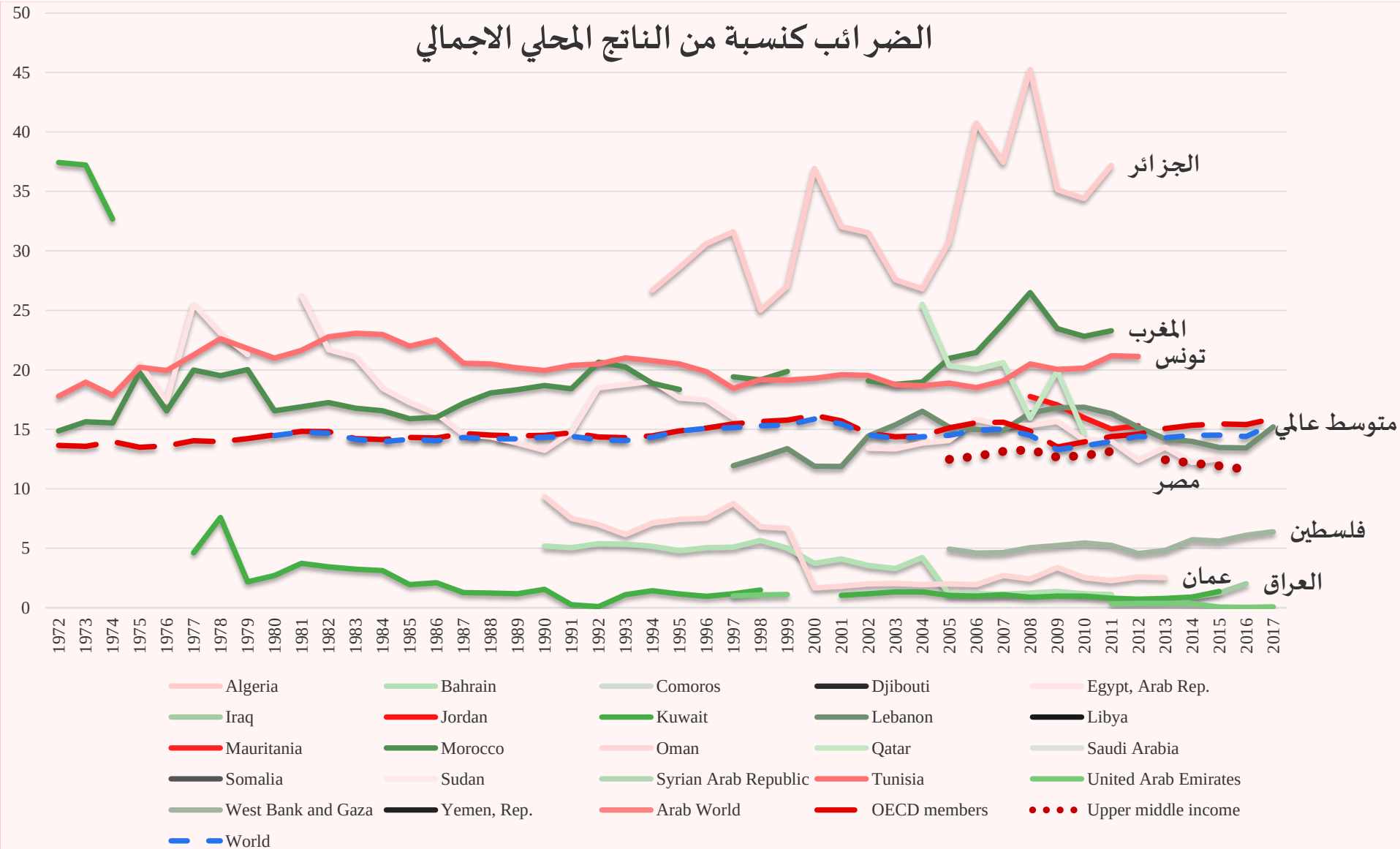
متوسط الدول ذات الدخل المتوسط 15%. ما يؤكد مرة أخرى مبدأ المزاخمة.



خدمة الدين مقابل الانفاق على الصحة SDPSA

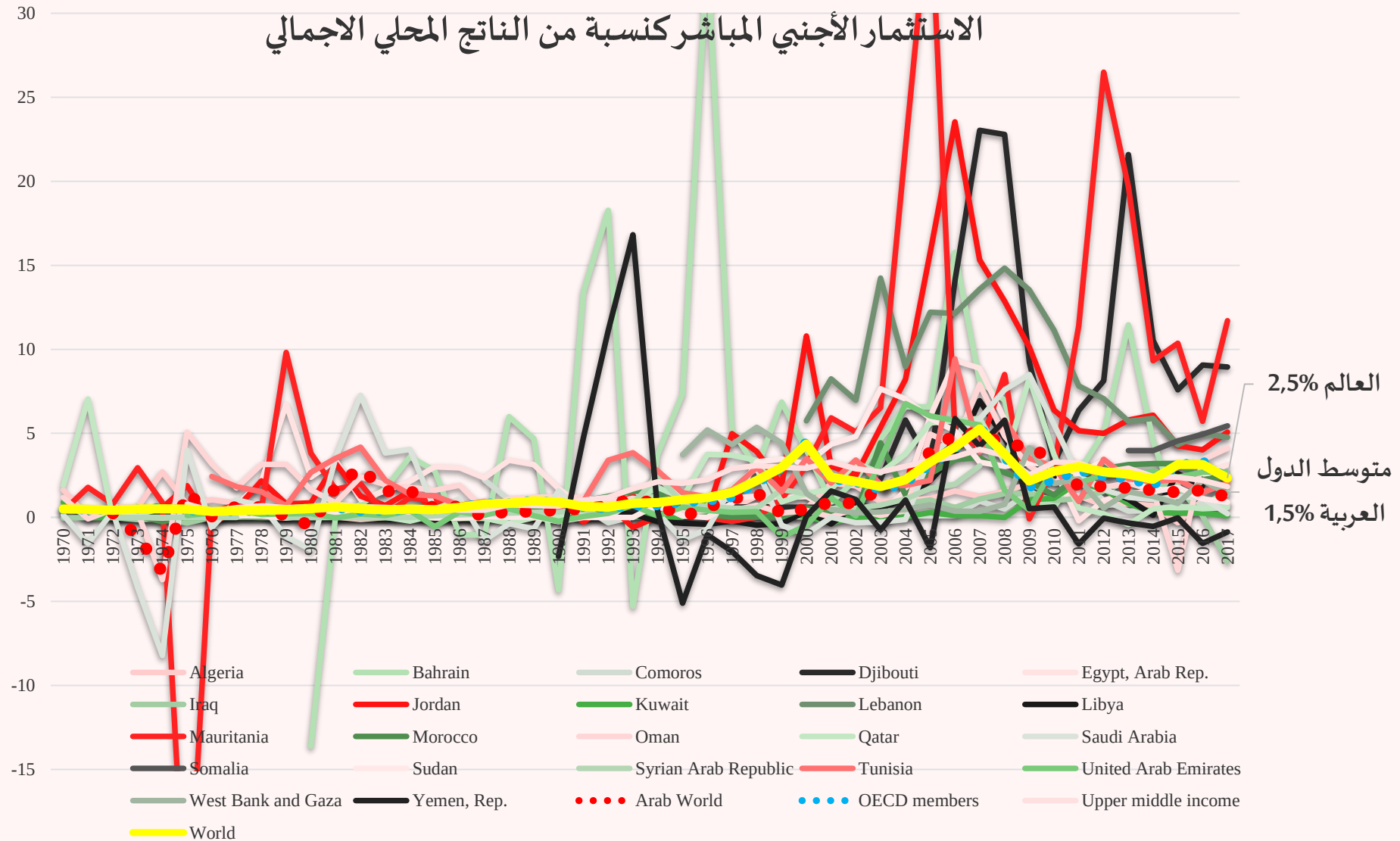


2- الضريبة: يتبين أن معدلات الضريبة للنتاج أقل من المتوسط العالمي وهو ما يدفع بإمكانية سد جزء أكبر من الفجوة المالية من خلال تعزيز القدرة على تحصيل الضريبة من خلال إصلاحات تستهدف توسيع القاعدة الضريبية وهيكل الضرائب والانتقال من الضرائب الجزافية الى التناسبية الفعلية



3- الاستثمار الأجنبي المباشر: قدرة الدول العربية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفة وغير ثابتة!

التوزيع القطاعي لها يبين أن أغلبها يذهب الى القطاعات الاستخراجية والخدمية دون الصناعات التحويلية، وهو ما يطرح إشكالية العمل على زيادة القدرة على جذب هذه الاستثمارات نحو القطاعات المنتجة في الصناعات التحويلية



الشراكة بين القطاع العام والخاص PPP (أقل من 60 مليار \$ لكل المنطقة)

Private Participation in Infrastructure Database

[Home](#) [Data](#) [Data Visualization](#) [Snapshots](#) [Methodology](#) [Resources](#) [Custom Query](#) [About Us](#)

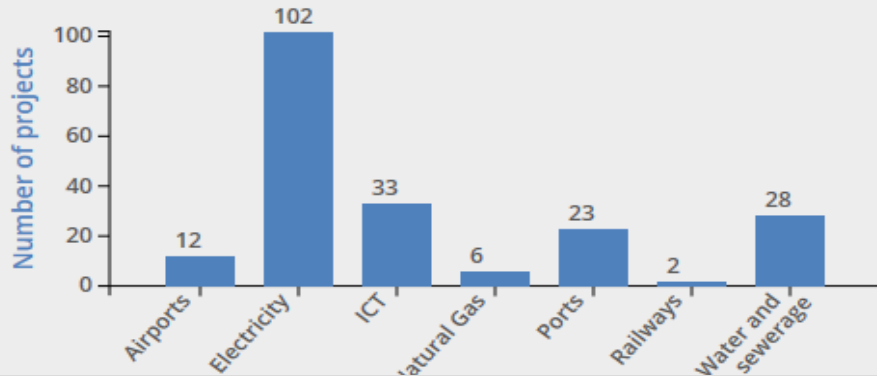
Search PPI

Regional Snapshots

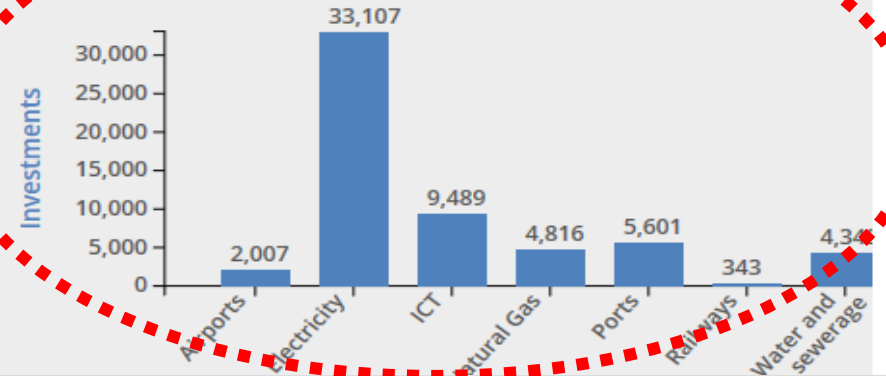


Middle East and North Africa

Projects reaching financial closure by sector



Investment in projects by sector (US\$ million)



Sponsor	Country of Origin	Investment (USD million)	# of projects
SUEZ	France	6,463	13
Gas Natural	Spain	4,600	2
Abu Dhabi National Energy Company (TAQA)	United Arab Emirates	4,413	6
ACWA Power	Saudi Arabia	4,410	10
Nareva Holdings	Morocco	3,433	3
Veolia Environnement	France	2,059	6
AP Moller - Maersk Group	Denmark	1,799	5
Orascom	Egypt, Arab Rep.	1,660	6
Korea Electric Power Company (KEPCO)	Korea, Rep.	1,577	4
Abengoa	Spain	1,530	8

Apply Your Filters:

Morocco ✕

Reset

Share

PDF

Excel

Tour

22

Total Projects

\$20.856 Billion

Total Investment

Electricity

Sector with highest investment

0%

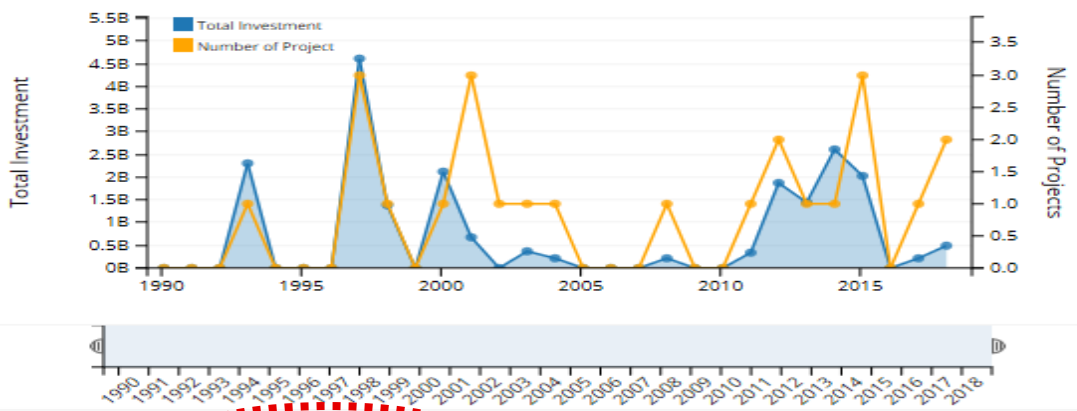
Projects from low income countries

Project Timeseries

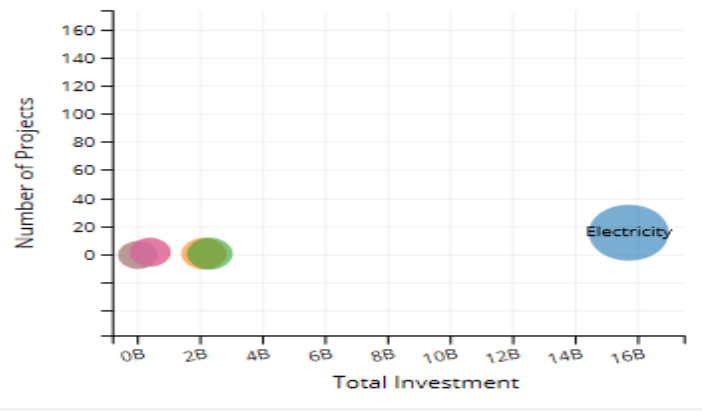
Play

Line

Bubble



Sectors



Apply Your Filters:

Jordan ✕

Reset

Share

PDF

Excel

Tour

45

Total Projects

\$10.489 Billion

Total Investment

Electricity

Sector with highest investment

0%

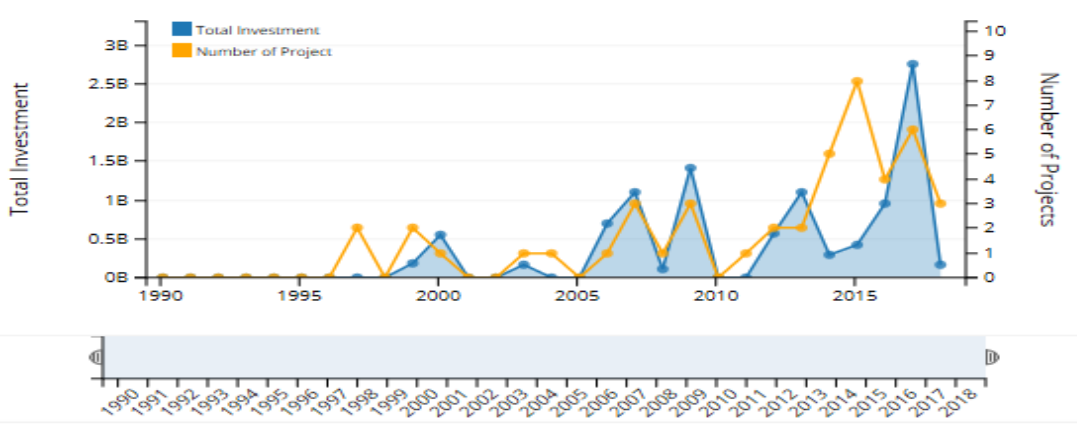
Projects from low income countries

Project Timeseries

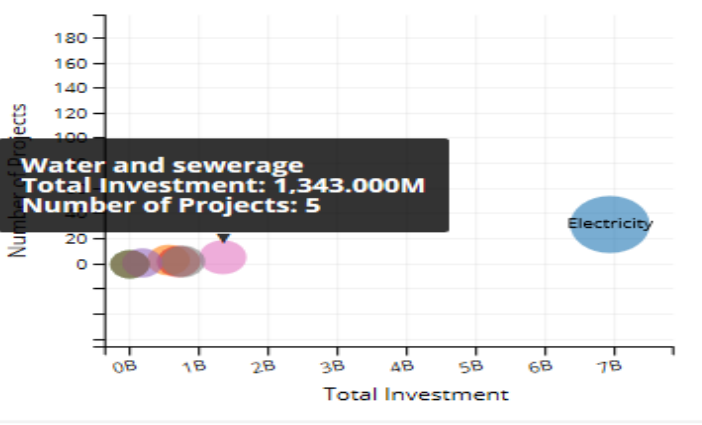
Play

Line

Bubble



Sectors



Apply Your Filters:

Egypt, Arab Rep. x

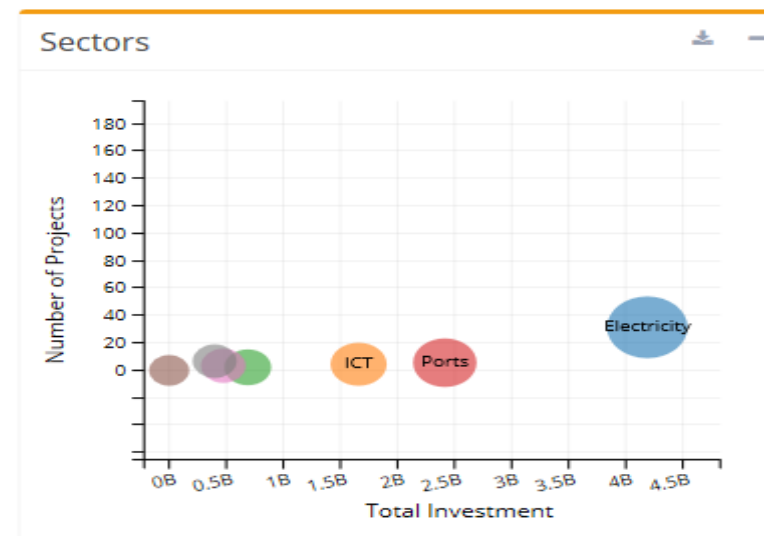
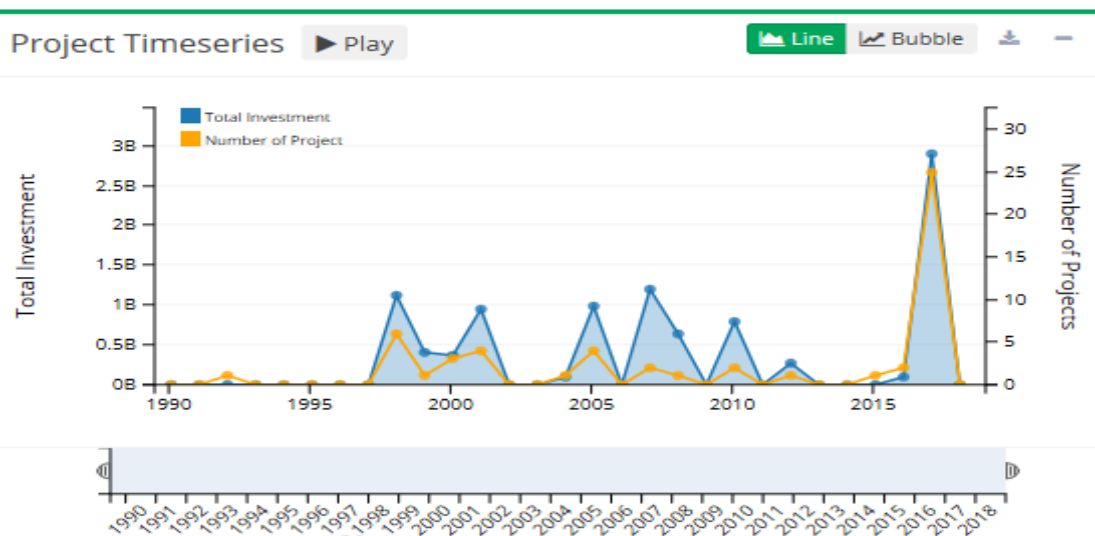
Reset
Share
PDF
Excel
Tour

52
Total Projects

\$9.826 Billion
Total Investment

Electricity
Sector with highest investment

0%
Projects from low income countries



Apply Your Filters:

Algeria x

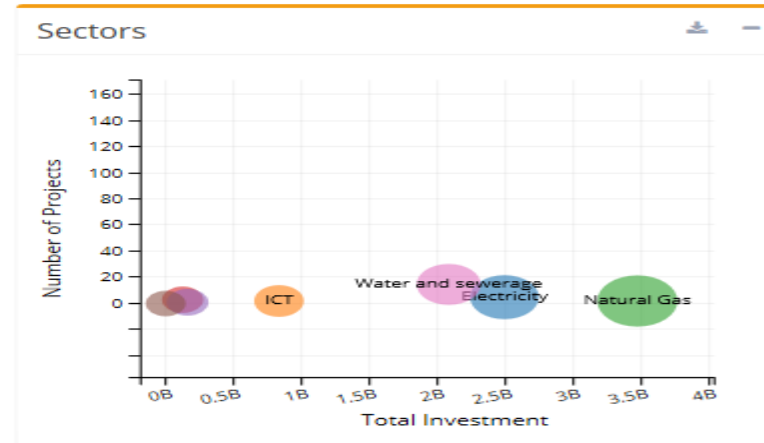
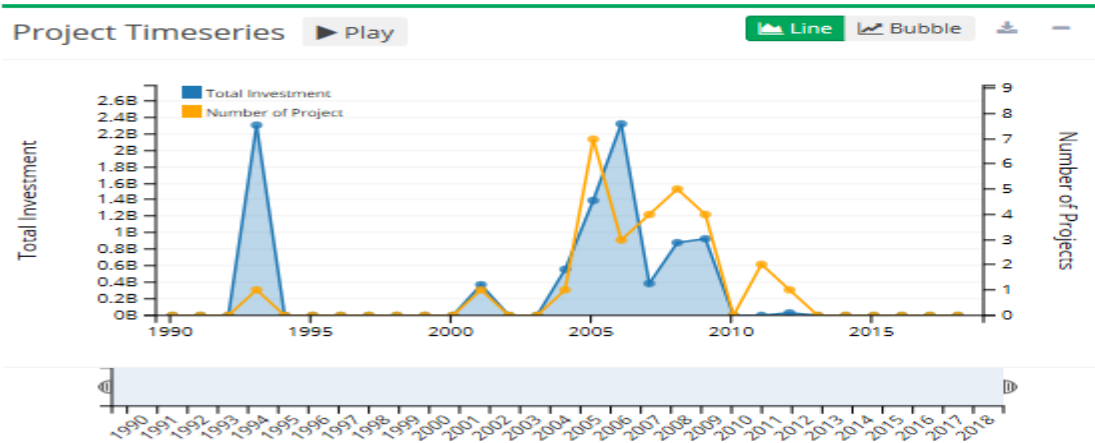
Reset
Share
PDF
Excel
Tour

28
Total Projects

\$9.164 Billion
Total Investment

Natural Gas
Sector with highest investment

0%
Projects from low income countries



Apply Your Filters:

Tunisia x

Reset

Share

PDF

Excel

Tour

New

8

Total Projects

\$4.410 Billion

Total Investment

ICT

Sector with highest investment

0%

Projects from low income countries

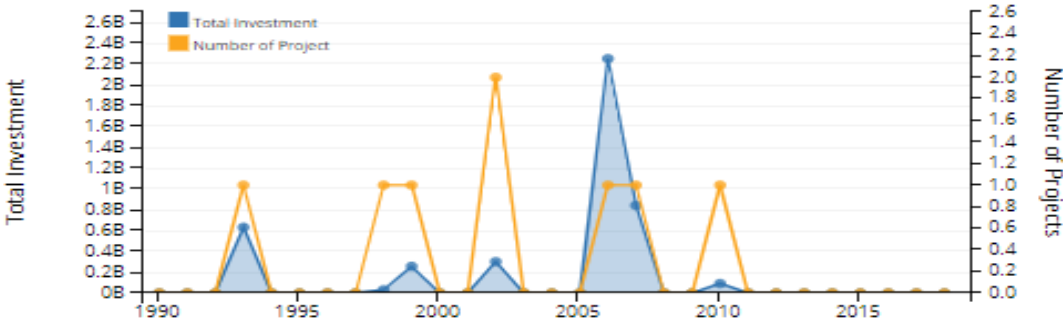
Project Timeseries

Play

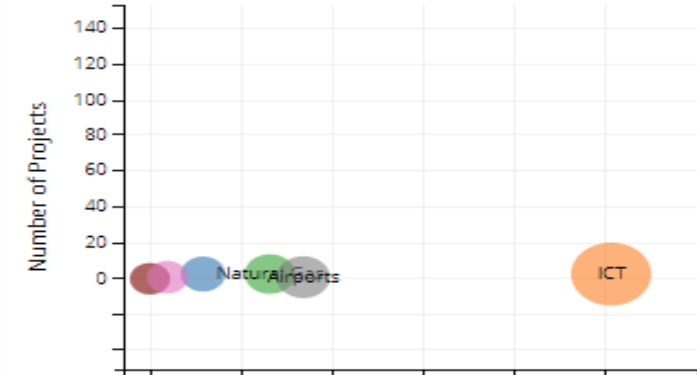
Line

Bubble

Download



Sectors



Apply Your Filters:

Iraq x

Reset

Share

PDF

Excel

Tour

New

8

Total Projects

\$2.950 Billion

Total Investment

Electricity

Sector with highest investment

0%

Projects from low income countries

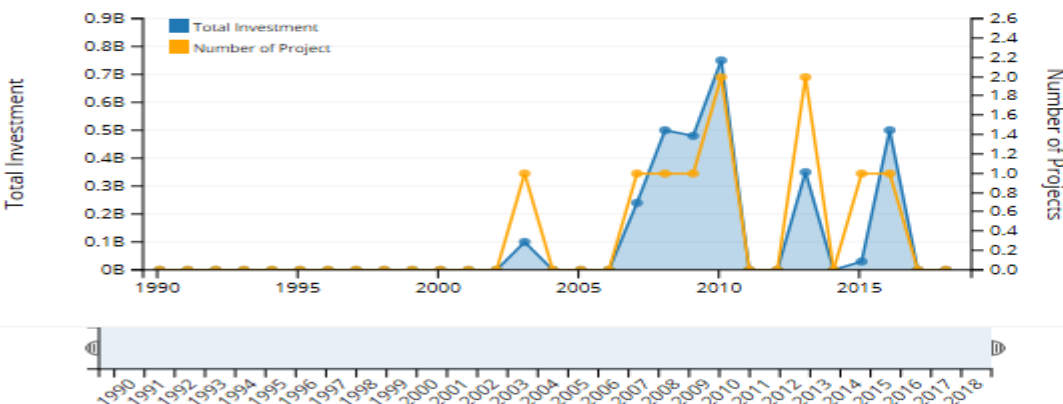
Project Timeseries

Play

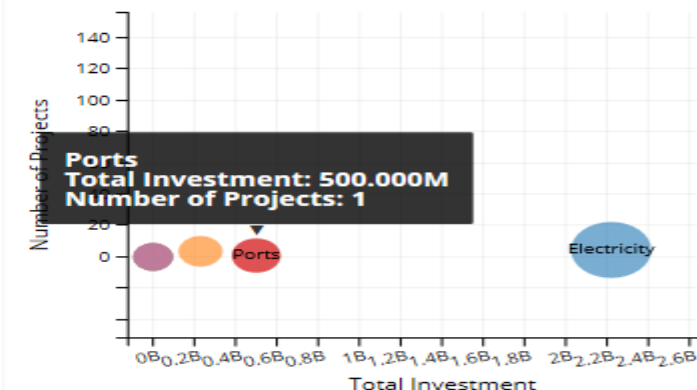
Line

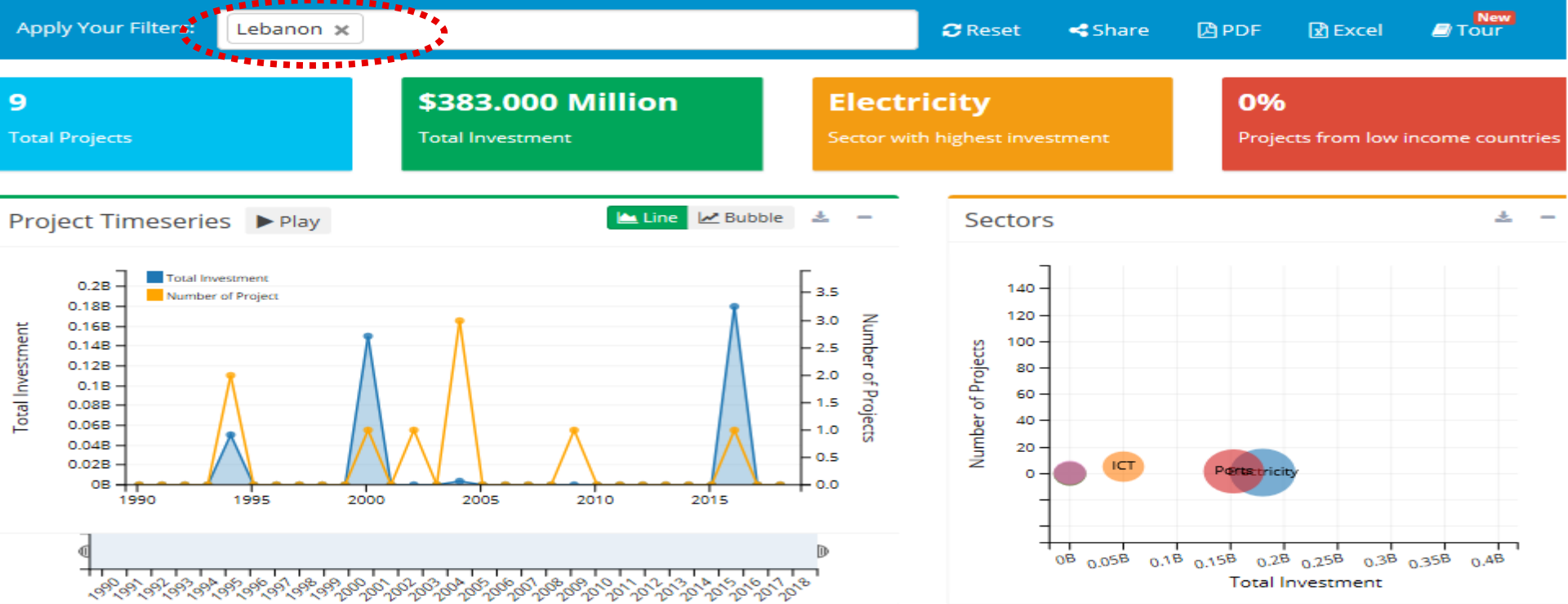
Bubble

Download



Sectors





تقدم المغرب على بقية الدول العربية في تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص بسبب:

- توفير اطار تشريعي ومؤسسي موحد شفاف ومحوكم
- توافر الإرادة السياسية القوية لتبني هذا النوع من التمويل في كل الاقطاعات

Apply Your Filters:

Brazil x

Reset

Share

PDF

Excel

Tour New

942

Total Projects

\$391.664 Billion

Total Investment

Electricity

Sector with highest investment

0%

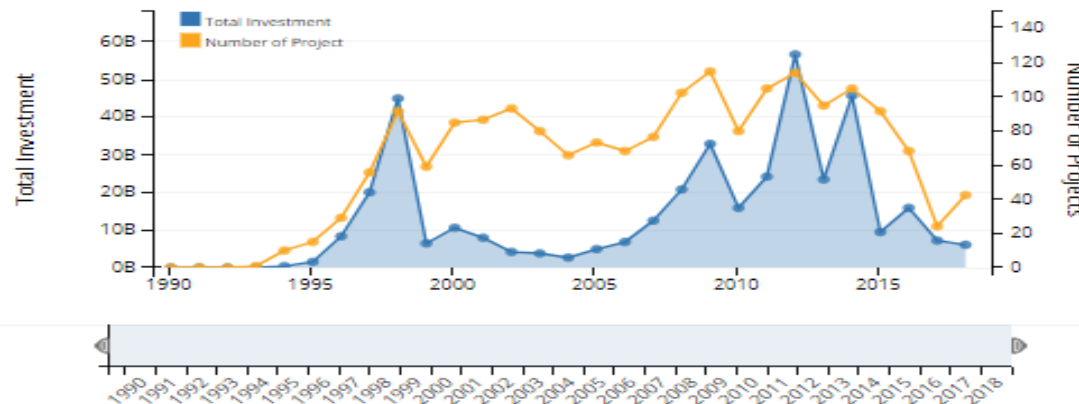
Projects from low income countries

Project Timeseries

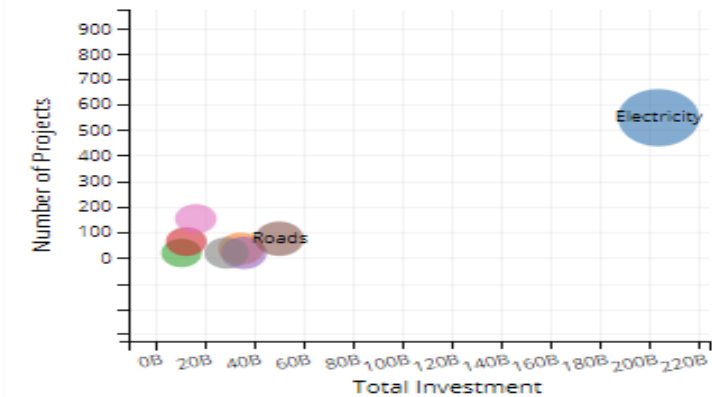
Play

Line

Bubble



Sectors



Apply Your Filters:

Turkey x

Reset

Share

PDF

Excel

Tour New

227

Total Projects

\$144.099 Billion

Total Investment

Electricity

Sector with highest investment

0%

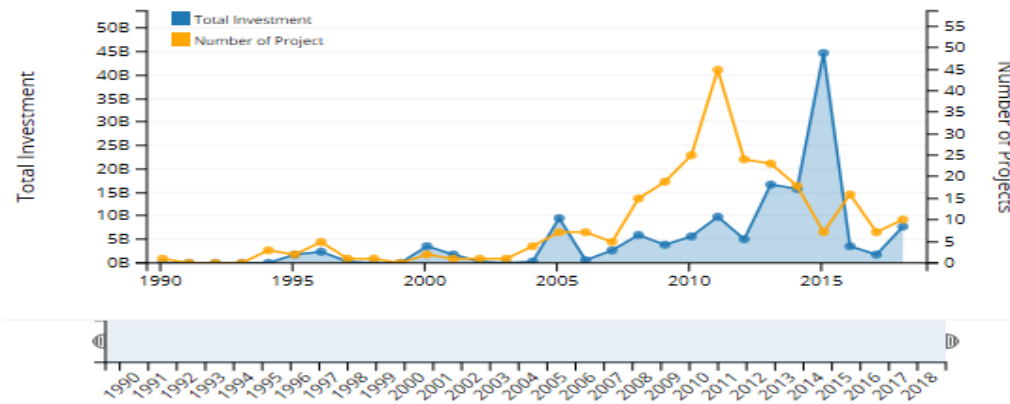
Projects from low income countries

Project Timeseries

Play

Line

Bubble



Sectors

